
المحضر النهائي للجلسة العامة 1515

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس 8 آب/أغسطس 2019، الساعة 10/10 صباحاً

الرئيس: السيد دوونغ تشي دونغ (فييت نام)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-01425(A)



* 2 0 0 1 4 2 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح 1515. أصحاب السعادة، أيها المندوبون الموقرون، مثلما سبق الإعلان، ستكرّس الجلسة العامة في هذا الصباح للبند 2 من جدول الأعمال، "منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة". وسنستمع إلى السفير عمر زنيبر، من المغرب، والسفير روبرت يان غابريلسي من هولندا، والسفير يان هوانغ من فرنسا، والسيد ويلفريد وان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وبعد العروض التي سيقدمها أعضاء حلقة النقاش، أعتزم فتح باب المناقشة لأجل تناول الموضوع الأساسي لجلسة اليوم. وفي حال رغب وفد من الوفود في الإدلاء بتعليقات في إطار غير رسمي، فإننا سنتحول إلى الإطار غير الرسمي. وفي ختام مناقشتنا، سأفتح الباب أمام الوفود لتناول أي مسائل أخرى ترغب في إثارتها. وأود الآن أن أعطي الكلمة لأول عضو في فريق المناقشة، السفير عمر زنيبر، الممثل الدائم للمغرب.

السيد زنيبر (المغرب) (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أسمح لي أن أبدأ بالتعبير عن شكري لك على إتاحة الفرصة لي ولزملائي، السفير غابريلسي ممثل هولندا والسفير هوانغ ممثل فرنسا، إلى جانب السيد وان من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، لتقديم إسهامنا المتواضع في مناقشة البند 2 من جدول الأعمال، أي منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. وتساعد هذه المناقشة المفيدة والمثيرة للاهتمام على زيادة فهمنا لموضوع ذي أهمية كبيرة مدرج في جدول أعمالنا، وتتيح لنا الاستفادة من العمل الذي قامت به الهيئة الفرعية 2 في عام 2018 بقيادة السفير غابريلسي. وليس في نيتي مطلقاً أن أكتفي بطرح موقفنا الوطني من هذا الموضوع الهام؛ بل إنني أعتزم طرح نقاط في صميم الموضوع للنظر فيها بقصد إثراء مناقشاتنا.

السيد الرئيس، إنه لغني عن البيان أن البشرية قد اثبتت بالحرب طوال تاريخها - بل منذ فجر الزمن. بيد أن تحولاً كبيراً قد طرأ على طبيعة العمليات العسكرية منذ عام 1945، لدرجة أن مستقبلنا صار منها في خطر. فالبشرية اليوم تواجه تهديداً غير مسبوق جزاءً مراكمة كيم هائل من الأجهزة النووية وسباق التسلح. ولو قُدر للترسانات الموجودة أن تُستخدم في سياق حرب كبرى، إما لسوء الحظ أو بسبب تصرف غير مسؤول، فإن من شأنها أن تبيد البشرية عن بكرة أبيها. ولهذا السبب نشاطر الرأي أولئك الذين يعتقدون أنه لن يكون ثمة منتصر في حال نشوب حرب نووية. وليس في امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، حسب رأينا، ضماناً للأمن. وعلاوة على ذلك، ليس متاحاً لبلدان أخرى الحصول على هذا الضمان المزعوم. فحيازة هذه الأسلحة، في الواقع، لا يمكن إلا أن تزيد من خطر الانتشار النووي، ومن ثمّ خطر الحرب النووية. لماذا، إذن، لا ينبغي لبلدان أخرى، في عالمنا المتعدد الأقطاب، أن تطمح إلى الحصول، وأقتبس العبارة التالية، على "الضمان المطلق للأمن" الخاص بها؟

اليوم، لا تزال الحالة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية خطيرة ومقلقة بوجه خاص، بسبب التصعيد المؤسف في التوترات الجغرافية السياسية العالمية والتخلي عن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ويتضافر هذان العاملان ليجعلا عالمنا غير المستقر أقل استقراراً وليحدا من احتمال تمديد العمل بالمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية قبل انقضاء مدة سريانها في عام 2021، في وقت يتسم بتزايد بروز مذاهب الردع النووي وبتكاثر البيانات التي تدلي بها الدول الحائزة للأسلحة النووية للإعلان عن خطط متقدمة لتحديث قدراتها في مجال الأسلحة النووية. ورغم ذلك كله، نرحب باستئناف المحادثات مؤخراً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في جنيف، وبالتعليقات المشجعة التي أدلى بها، في هذه القاعة بالذات في 30 تموز/يوليه 2019، زميلنا الروسي الذي أفاد بأن تبادلات لوجهات النظر هامة وإيجابية قد جرت مؤخراً بين البلدين.

السيد الرئيس، في ضوء ما تقدم، يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب سياسي وأخلاقي يتمثل في ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أبداً مرة أخرى أو، بعبارة أخرى، في ضمان تقليل احتمال استخدامها إلى الصفر. وتحقيقاً لهذا الهدف رهناً بقدرتنا على كسر الجمود الحالي الناجم عن تنازع تصوراتنا لهذه المسألة ومواقفنا منها، وبالإبقاء عن اتساع المخيلة باعتماد نهج مستدامة ومتوازنة ومبتكرة. وينبغي أن تتسم هذه النهج بالتركيز أكثر على ما يوحدنا وعلى ما يجمعنا من تحديات وعلى جهودنا المتضاربة لإحراز تقدم عملي وواقعي من خلال تنفيذ استراتيجية تدريجية تشمل مبادرات تركز على تحقيق الأهداف العملية والتنفيذية التي من شأنها أن تمكننا من المضي قدماً نحو تحقيق هدفنا الاستراتيجي المتمثل في تحقيق عالم آمن، خالٍ من الأسلحة النووية.

وفي ضوء ما سلف من القول، يبدو واضحاً لنا أنه لا يمكن فصل منع حدوث حرب نووية عن البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمرنا، حتى وإن كان النظر فيها قد بلغ من النضج مستويات متباينة. لذلك، فإننا نرى أن من المفيد اتباع نهج أشمل وأعم في تناول هذا البند، لأن هذه المسائل كلها تستدعي المناقشة والمعالجة في ضوء علاقة بعضها ببعض الآخر. وفي ذلك الصدد، يجب أن يبقى نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر جميعها، بما يتفق مع المركز الخاص الذي مُنِحَ في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وهذه قناعة الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر حسب ما أدلوا به من بيانات وما قطعوه من تعهدات، بمن فيهم مجموعة الـ 21 والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس جمهورية الصين الشعبية، السيد شي جينبينغ، أمام الأمم المتحدة هنا في جنيف في كانون الثاني/يناير 2017، شبه الأسلحة النووية بسيف داموقليس المسلط على عنق البشرية، ودعا إلى حظرها تمهيداً لإزالتها في نهاية المطاف.

وفي ذلك الصدد، ومع أي لا أود هنا الدفاع عن معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017، أعتقد أن ذلك الصك يُعتبر تعبيراً عن اعترافنا مجدداً بالعواقب الكارثية التي يجرها على الإنسانية استخدام الأسلحة النووية وبالمخاطر المتعاطمة المرتبطة باستخدام القوة النووية عن طريق الخطأ، أو حتى عمداً. كما أنه يعبر عن شعور متزايد بالإحباط إزاء عدم الوفاء بالتزامات الأساسية بنزع السلاح النووي. وبطبيعة الحال، لن تجعل معاهدة حظر الأسلحة النووية الانتشار النووي تخففي بين عشية وضحاها، ولكن من شأنها أن تعطي زخماً جديداً لبدء مفاوضات جامعة في مؤتمرنا لأجل وضع صك قانوني قائم على توافق الآراء يسري على الدول الحائزة للأسلحة النووية كما يسري على الدول غير الحائزة لها. وستكون أيضاً خطوة فعلية نحو الوفاء بالتزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية على التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي، وفق ما تنص عليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما أكدته محكمة العدل الدولية من جديد في فتاها بشأن مشروعية استخدام دولة ما للأسلحة النووية في نزاع مسلح. وريثما يتحقق ذلك، من شأن جهود الحد من المخاطر أن تشكل أرضية مشتركة ونقطة انطلاق للحوار بين الدول التي أيدت هذا المسار وبين الدول غير المستعدة حالياً لدعم تلك الجهود. وما دعم الحد من المخاطر إلا موقف وسيط باستطاعة الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها اتخاذه في انتظار الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي. نحن بحاجة إلى الفعل الآن. فالمخاطر كبيرة، والخطر حقيقي. وما المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي أطلقتها كما نعلم الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤتمر قمة الأمن النووي سوى مثالين منيرين يمكن الاسترشاد بهما في مساعينا.

وعلى صعيد آخر، يشكل إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية تدبيراً هاماً من شأنه أن يساعد في بناء الثقة وتعزيز الشفافية وأن ييسر في الوقت نفسه بلوغ غايتنا المطلقة وهي تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والفرصة سانحة الآن لإعادة توكيد أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وأهمية قرار الجمعية

العامّة 546/73، الذي عهدت فيه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر لوضع معاهدة بشأن إنشاء هذه المنطقة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو مجدداً جميع الدول إلى تقديم دعمها النشط لهذا المؤتمر والإسهام في نجاحه.

السيد الرئيس، أيها الزملاء الموقرون، إن وضع صك ملزم قانوناً يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى لوسيلة أخرى من وسائل منع الحرب النووية، وإنه لوسيلة هامة. وقد طفت إلى السطح عدة اختلافات في الرأي بشأن هذه المسألة خلال المناقشات التي جرت في الهيئة الفرعية 2 في دورة عام 2018، بيد أن ثمة إجماعاً على وجوب أن تكون أي معاهدة من هذا القبيل غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلةً للتحقق منها بفعالية على الصعيد الدولي. ويتلخص رأينا المتواضع، الذي تشاطرنا إياه الأغلبية العظمى من أعضاء مؤتمرنا، في أن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يجب، أولاً، أن تسهم إسهاماً عملياً في تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويجب، ثانياً، أن تؤدي إلى تحقيق الأمن غير المنقوص لجميع الدول بغية تعزيز أو زيادة الاستقرار على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها. ثالثاً، يجب أن تكون المعاهدة عملية وملموسة ومرنة بما فيه الكفاية بحيث تراعى التطورات المقبلة ويحافظ من ثم على قيمتها الكاملة باعتبارها تديراً فعالاً يتصل بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ووسيلة لبناء الثقة بين الدول، معاً في آن. وقد حان الوقت للإشادة بما أنجزه فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من عمل، وللتذكير بمشروع المعاهدة بشأن ذلك الموضوع الذي قدمته فرنسا في نيسان/أبريل 2015، والذي من شأنه أن يكون مساهمة مفيدة وأساساً متيناً لمزيد من العمل على وضع صك من هذا القبيل. ويجب ألا نتجاهل، في رأيي، المناخ الجغرافي - سياسي الحالي، الذي يجعلنا أكثر وعياً من أي وقت مضى بواجبنا إلى الانتهاء من عملنا وإلى توجيه هذه المناقشات باتجاه اعتماد هذه المعاهدة.

السيد الرئيس، الزملاء الموقرون، إن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على صك عالمي وملزم قانوناً وغير مشروط بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، واعتماده يشكّلان عنصراً أساسياً سيكتمل التدابير الأخرى الرامية إلى الحد من أهمية الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية وإلى تهيئة مناخ دولي موثّق لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية. وإنه لمن دواعي الأسف بلا شك إخفاق مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد التقرير الذي أعدته الهيئة الفرعية 4 العام الماضي عن هذا الموضوع. غير أن عدم اعتماد التقرير لا ينقص بأي حال من قيمة العمل المنجز، الذي يمكن أن يكون نقطة انطلاق لمناقشات مقبلة تتناول هذا الموضوع.

وعلى صعيد آخر، ومثلما أشار مؤخراً السيد زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يجري إحراز تقدم مشجّع ومُرض للغاية في التحقق من الامتثال لتلك المعاهدة. ومع ذلك، لا يزال دخول المعاهدة حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها - بتصديق جميع الدول عليها، وليس فقط الدول المذكورة في المرفق 2 منها - ضروريين لمنع حدوث سباق تسلح نووي.

وعلى نفس المنوال، من المهم الاعتراف بأن احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يشكّل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، ومن هنا تنبع ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير مع أحكام تحقّق مناسبة وفعالة لأجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه، وهي مسألة أصبحت للأسف موضع تكهنات وشواغل متجددة في الآونة الأخيرة. وإلى جانب منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، هناك أيضاً حاجة ملحة لضمان الامتثال الصارم للنظام القانوني القائم الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي، وبالتالي الحد من التهديد المتزايد الذي تشكّله عسكرة الفضاء

الخارجي، بما فيها الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى الحصول على تكنولوجيا عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، وهي التي لا تزال تسهم في زيادة إضعاف المناخ الدولي المفضي إلى تعزيز نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

السيد الرئيس، بعد هذا الاستعراض العام، أود أن أعتنم هذه الفرصة، بعد إذنك، لكي أعرض بإيجاز شديد وبالنيابة عن وفدي رؤيتنا لعمل المؤتمر فيما يتعلق بالحاجة إلى إحراز تقدم، ولا سيما بشأن البند 2. من وجهة نظرنا، تعزز الحالة الراهنة والتهديدات الحقيقية لأمننا الجماعي قناعتنا بأن العمل التعاوني والمنسق والمشارك من جانب المجتمع الدولي وحده الكفيل بأن يقدم حلولاً مناسبة للتغلب على هذا التحدي العالمي.

وحيث أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، فمن المهم أن نمكثه من الوفاء بولايته التي لا غنى عنها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وفي هذا الصدد، يظل برنامج العمل - وإن لم يكن غايةً في حد ذاته - الوسيلة الوحيدة المتاحة للمضي قدماً في المفاوضات بشأن جميع الشواغل البالغة الأهمية، بما فيها الشواغل التي تجري مناقشتها هذا الصباح. وأعتقد أن الحجج التي طرحتها في هذا البيان تبين تماماً ليس الفائدة من برنامج العمل فحسب، وإنما ضرورة اعتماده على وجه الاستعجال أيضاً لكي نستجيب بفعالية أكبر لتحدياتنا المشتركة.

ووفقاً لطبيعة الحلول التوفيقية، وعلى الرغم من صعوبات المناخ الحالي، يجب على الجميع أن يقدم بعض التنازلات من أجل بناء توافق الآراء والتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل. إن مشروع البرنامج الذي تفضلتم بتقديمه، سيدي الرئيس، هو حل وسط متوازن بمهارة يستند إلى التقدم الذي أحرزه أسلافكم، وتتجلى فيه، قبل كل شيء، وفي رأينا، أولويات وشواغل جميع الأطراف بطريقة متوازنة بما فيه الكفاية. ونود أن نعرب من جديد عن استعدادنا للانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذه المسألة. وضماناً لفعالية عملنا وشموليته وتمثيله لجميع وجهات النظر، من المهم أيضاً أن نعيد فتح باب المناقشة، في جو من الهدوء، خالٍ من التأثيرات السياسية، بشأن زيادة عدد أعضاء المؤتمر وتوطيد أساليب عمله؛ وفي هذا الصدد، نأمل أن نكون قد شهدنا بعض العلامات الواعدة على مدى الأيام القليلة الماضية.

وسأعيد قول ما قاله زميلي السيد عزيز، الممثل الدائم لسري لانكا، بصيغة أخرى، نعتقد أنه سيكون من المفيد وضع برامج تدريبية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. فعلى الرغم من أن مكتب شؤون نزع السلاح يقدم مساهمة كبيرة من خلال برنامج الزمالات التابع له، نود أن نرى نطاق ذلك البرنامج يتوسع، ونود على الخصوص أن نراه متاحاً بلغات شتى. فهو أداة هامة من شأنها أن تساعدنا على عقد الاجتماعات، وعلى فهم بعضنا البعض فهماً أفضل، وعلى توحيد جميع البلدان التي ترغب في الإسهام في هذا الميدان. ونشجع أيضاً فرادى الدول على الشروع في تنفيذ برامج مماثلة وعلى أن تحذو حذو الهند، التي توفر للدبلوماسيين الشباب - بمن فيهم أولئك القادمون من البلدان النامية - التدريب في موضوع هذا الصباح وهو منع حدوث سباق تسلح نووي.

سيدي الرئيس، نعتقد أن جدول أعمال الأمين العام لمسألة نزع السلاح، المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، يشكل، في ضوء التدابير العملية التي يضعها، مساهمة نفيسة وخريطة طريق قيمة لإقامة شراكات جديدة وتعاون أوثق بين مختلف عناصر مؤتمرنا والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الهامة الأخرى. وبما أن الذكاء الاصطناعي وما يتيح من تقدم علمي وتكنولوجي لا يزالان يحدان ثورة في حياتنا، وجب علينا أن نظل متيقظين وأن نعي أن الابتكار التكنولوجي في ميدان التسلح قد يعرض أمن الأجيال المقبلة للخطر، وأنه يتعين علينا أن نعطي المسألة ما تستوجب من بحث. وبصرف النظر عن استخدام الأنظمة الإلكترونية والأسلحة السيبرانية

ومنظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة استخداماً خبيثاً من قبل الجماعات من غير الدول، فإن تطويرها لن يغيّر الطريقة التي تخاض بها الحروب فحسب، بل إنه قد يؤدي إلى سباق تسلح جديد من شأنه أن يزعزع الاستقرار.

السيد الرئيس، لا يسعني أن أختم كلمتي هذه دون إعادة تأكيد التزامنا بفضائل الحوار الجماعي والتعددية، وإيماننا بأهمية المؤتمر المحورية بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح. والمملكة المغربية لا تزال على وفاقٍ لموقفها الذي قوامه الاعتدال واتساع الأفق والالتزام المستمر، وهي على استعداد للعمل وللمساهمة في جميع الجهود الهادفة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عملٍ وفي جميع المبادرات التي من شأنها أن تعزز السلم والأمن الدوليين. والمغرب يشارك بطرائق شتى في عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار. ولديه تقليد عريق وخبرة غنية في هذين المجالين، يضعهما رهن إشارة هذا المحفل بغية تنشيط أعمال المؤتمر وترسيخ دوره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المغرب على بيانه.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود الآن أن أرحّب بالسفير روبرت يان غابريلسي، الممثل الدائم لهولندا. لك الكلمة سيدي.

السيد غابريلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر، سيدي الرئيس، على دعوتك الكريمة لي لكي أتكلم في حلقة النقاش اليوم. ويشرفني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح بشأن البند 2 من جدول الأعمال، إلى جانب زملائي الموقعين وأصدقائي الطيبين.

كان من دواعي سروري أن أنسّق في العام الماضي عمل الهيئة الفرعية 2 بشأن ذات البند من جدول الأعمال. وأعتقد أننا عقدنا دورات موضوعية ومثمرة، سأبدأ بتلخيصها، استناداً إلى تقرير عام 2018 الذي اعتمد بتوافق الآراء ويَرِد في الوثيقة CD/2139. وبعد ذلك، سأعرض عليكم بعض بنات أفكارني بشأن العملية، حتى ما يتعلق منها بالمضي قدماً في عمل المؤتمر.

وناقشت الهيئة الفرعية 2 البنود التالية: حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية؛ ومسائل أخرى في إطار البند 2 من جدول الأعمال، "منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة"، مع التركيز على الحد من المخاطر النووية؛ والمجالات التي من الممكن إنجاز المزيد من العمل فيها.

وفيما يتعلق بمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، عُقدت مناقشات تناولت التعاريف والنطاق والتحقق والترتيبات المؤسسية. وأبدت تعليقات عامة وكُرست جلسة واحدة للنظر في اتخاذ تدابير فعالة، ومن جملتها دور وفائدة تدابير الشفافية وبناء الثقة. وركزنا في جلستين على النطاق والتحقق، حيث لاحظنا وجود اختلافات عميقة في الآراء بشأن تلك المسائل. وقد اتفقنا بالفعل على بعض القواسم المشتركة ذات الطابع العام أو أعدنا تأكيدها، وهي أن المعاهدة ينبغي أن تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها دولياً وبصورة فعالة؛ وينبغي أن تسهم عملياً في تحقيق هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، مع مراعاة الفقرة 50(ب) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛ وينبغي أن تفضي إلى تحقيق أمن غير منقوص لجميع الدول بغية تعزيز أو زيادة الثبات في مستوى أدنى من المخزونات العسكرية، مع مراعاة حاجة الدول جميعها إلى حماية أمنها.

واتفقنا كذلك على بعض الأفكار المشتركة فيما يتعلق بالتعاريف والترتيبات المؤسسية أو أعدنا تأكيدها، على الرغم من الإعراب أيضاً عن آراء متباينة في هذه المسائل. ومن المسائل الأكثر

إثارة للجدل - أو بعبارة أخرى، التي كانت الآراء بشأنها متباينة تبايناً شديداً - مسألة نطاق المعاهدة. ولا حظنا أن بعض الوفود أصرت على أنه ينبغي أن تركز المعاهدة حصراً على حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى تقرير شانون والولاية الواردة فيه. ونظراً إلى أن تلك الولاية لا تزال الأساس الأصوب والأصلح لإجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة من هذا القبيل، فإن هذه الوفود جادلت بالقول إنه لا حاجة إلى ولاية جديدة. بينما أبدت وفود أخرى مرونة أكبر في هذا الشأن، فركزت على التمييز بين مختلف فئات المخزونات الحالية من المواد الانشطارية، وجادلت بأنه يمكن إدراج بعض هذه الفئات ضمن أحكام المعاهدة. وحسب رأي هذه الوفود، ترك تقرير شانون والولاية الواردة فيه هامشاً كافياً من الغموض البناء بشأن ما إذا كانت المخزونات تدخل أم لا ضمن نطاق المعاهدة. ومع ذلك، شددت وفود أخرى على أنه ينبغي أن يشمل نطاق المعاهدة ما أنتج من المواد الانشطارية في الماضي وما سيُنتج منها في المستقبل لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. فبالنسبة لبعض الوفود، لا يزال تقرير شانون والولاية الواردة فيه يشكلان أساس المفاوضات لأنهما لا يستثنيان المخزونات الموجودة، في حين أعربت وفود أخرى عن رأي مفاده أن تقرير شانون والولاية الواردة فيه لم يعودا مفيدين ولا صالحين للاستناد إليهما كأساس للعمل الموضوعي في هذا الشأن. وجرت مناقشات بشأن التصنيف الوظيفي للمواد الانشطارية وعدم تحويل مسارها، وبشأن مسألة عمليات النقل أو الاقتناء الدولية، ومساهمة المعاهدة في تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح.

وثمة مسألة أخرى استحققت مناقشة متعمقة بسبب التعقيدات التقنية، وهي التحقق. ونوقشت نُهج تحقيقٍ مختلفة، مثل اتباع نهج مركز ونهج شامل ونهج هجين. وناقشت الوفود من من الدول ينبغي أن يكون محور متطلبات التحقق، حيث أن العديد من الدول لديها بالفعل منشآت محمية بالتزامات قانونية قائمة، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونوقشت أيضاً مسألة معالجة شواغل الدول فيما يتعلق بالمعلومات الحساسة في سياق التحقق، وكذلك نوع عمليات التفتيش، ومجموعة أدوات التحقق، والهيئة التي ينبغي تكليفها بالتحقق. ونوقشت أيضاً مسألة معرفة ما هي الأعمال التقنية والعلمية الأخرى التي لا يزال يتعين القيام بها في هذا الميدان. وفيما يتعلق بمسألة الحد من مخاطر الأسلحة النووية، أوجز خبير من معهد كلينغندال، وهو المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، عدداً من خيارات السياسة العامة، وأعقبت عرضَه مناقشةً بيّنت فيها الوفود مواقفها الوطنية. ونوقشت مسائل من قبيل ما إذا كان الردع النووي قد عفا عليه الزمن، ومدى أهمية الاستقرار أو التوازن الاستراتيجي، والحاجة إلى إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على تدابير الحد من المخاطر.

وفيما يتعلق بالمجالات التي يمكن أن يُنجز فيها المزيد من العمل المتعلق بالمواد الانشطارية، شددت الوفود على قيمة هذا العمل وقدمت عدداً من الاقتراحات في هذا الصدد، بما فيها اقتراحات تتعلق بالجوانب التقنية والعلمية، وبالناطق والتعاريف والتحقق والترتيبات القانونية والمؤسسية، وتدابير الشفافية وبناء الثقة. واتفقت الوفود أيضاً على أن المؤتمر يرحب بمواصلة مناقشة الحد من المخاطر النووية. وبهذا أختتم الملخص الذي وضعته للمناقشات التي جرت في الهيئة الفرعية 2 في العام الماضي.

السيد الرئيس، زملائي الأعضاء، بالنظر إلى ما ينتظر المؤتمر في المستقبل، اسمحوا لي أولاً أن أتطرق إلى ما حثتنا الجمعية العامة على القيام به. فالقرار 65/73، الذي اتخذته اللجنة الأولى في دورتها الأخيرة، يحث المؤتمر على أن يدرس تقرير فريق الخبراء التحضيري لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الرفيع المستوى الذي تقوده كندا بمهارة والموضوع بتوافق الآراء، بكامله. ويتضمن هذا التقرير قائمة انتقائية مفيدة جداً بمختلف عناصر المعاهدة، دون المساس بأي نتيجة تتعلق بمسائل مثل النطاق

والهدف. إن جوهر التقرير، حتى وإن لم يحظ هنا في المؤتمر بتوافق كامل في الآراء، قد يساعدنا كثيراً في مداولاتنا، وقد ساعدنا بالفعل ضمناً، حيث شهدنا وفوداً تستند إليه في مداخلاتها الوطنية.

وبينما ننتظر الإرادة السياسية لبدء المفاوضات بشأن معاهدة، يمكن إنجاز "المزيد من العمل" لمعالجة بعض المسائل المتعلقة. وغني عن البيان أن هذا العمل ليس شرطاً مسبقاً لبدء المفاوضات. وترى هولندا والعديد من البلدان الأخرى أن المفاوضات ينبغي أن تبدأ اليوم ويمكن أن تبدأ اليوم، لأن ما يسمى "المزيد من العمل" يمكن تناوله كجزء من تلك المفاوضات. وقد قدمت بعض الاقتراحات بشأن طبيعة هذا "المزيد من العمل" في الهيئة الفرعية 2، كما ذكرت آنفاً. غير أن تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يتضمن أيضاً توصية مفصلة بأن "يضطلع بمزيد من عمل الخبراء، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح، من أجل (أ) تفصيل كيفية عمل مختلف نُهج التحقق في الممارسة العملية؛ (ب) تقييم الآثار المترتبة على الموارد والمربطة باستخدام مختلف العناصر المحتمل إدراجها في معاهدة ما".

وما مزية القيام بهذا المسمى "المزيد من العمل" بشأن المواد الانشطارية في تلك الأثناء؟ أولاً، القيام بهذا المزيد من العمل يبيّن الثقة: فكلما نوقشت المسائل بالتفصيل، كلما فهمت على نحو أفضل. ثانياً، بمجرد تحطّي مسألة الولاية للشروع في المفاوضات، يؤمّل أن يكون من السهل نسبياً الاتفاق على سبيل للمضي قدماً، حيث إن جميع الخيارات قد فُصّلت ونوقشت في وقت سابق. وثالثاً، يضمن إبقاء دبلوماسيي نزع السلاح على علم بما يستجد في هذا الموضوع. ولهذا السبب، أود أن أقول إن مسألة المواد الانشطارية تستحق اهتماماً خاصاً في إطار هيئة فرعية مستقلة أو فريق عامل مستقل تابع للمؤتمر، قد يُنشأ في العام المقبل. وقد حدّدنا أساساً "واجبنا المنزلي"، أي وضع قائمة بالمسائل الموضوعية التي تقتضي مزيداً من التفصيل. كما أننا بحاجة إلى وسيلة ومنتدى للقيام بذلك؛ أي هيئة فرعية تابعة للمؤتمر. فإن لم نتناول هذه المسألة هنا، قد يتساءل البعض عمّا إذا كان يمكن تناولها في مكان آخر. وسيكون من المحزن أن نرى ذلك يحدث، لأن من شأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أن تشكل خطوة بالغة الأهمية باتجاه بلوغ هدفنا الجماعي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أنشئ المؤتمر للتفاوض على صكوك متعددة الأطراف من هذا القبيل، ولذلك أتطلع إلى اضطلاع هذه الهيئة بهذا العمل في العام القادم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غابرييلسي على بيانه ومساهماته. أعطي الكلمة الآن للسفير يان هوانغ، الممثل الدائم لفرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة المؤتمر بشأن مسألة ذات أولوية بالنسبة لبلدي، ألا وهي معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون بينكم وأن أساهم في هذه المناقشة الهامة إلى جانب سفير المغرب وسفير هولندا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. إن بلدي، كما تعلمون، هو الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي فككت مرافقها لإنتاج المواد الانشطارية (البوتونيوم واليورانيوم) لأغراض صنع الأسلحة النووية. لا أريد أن أثقل عليكم بالتفاصيل التقنية، لكنني سأعنتم هذه الفرصة لأطلعكم على تجربة بلدي في تفكيك تلك المرافق.

وينبغي لي أن أبدأ بالقول إن أول أهم قرار اتخذته بلدي في تسعينات القرن الماضي، كان، كما تعلمون، يتعلق بالتجارب النووية التي تم وقفها في عام 1996. وفور صدور ذلك القرار، وقّعت فرنسا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها. ونتيجة لذلك، قرر بلدي أن يفكك، على الفور وبصورة لا رجعة فيها، الموقع الذي كانت تجري فيه تجارب الأسلحة النووية. وقد فعل ذلك في

عام 1997، ولا تزال فرنسا حتى يومنا هذا الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي اتخذت هذا الإجراء. أما ثاني أهم قرار اتخذته بلدي في تسعينات القرن الماضي، والذي استكمل القرار الأول، فهو قرار وقف إنتاج المواد الانشطارية، أي البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب، لأغراض صنع الأسلحة. ونتيجة لذلك، ودون إبطاء، قرر بلدي تفكيك المرافق ذات الصلة. ومرة أخرى، تكون فرنسا هي الدولة الوحيدة التي فعلت ذلك. وفي كلتا الحالتين، أعقب القرار السياسي فوراً تصرف ملموس لا رجعة فيه يتسق مع النهج التدريجي في مقارنة نزع السلاح النووي، وهو نهج معروف على نطاق واسع ونهج نشجعه طبقاً لالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وكما تعلمون، يناصر بلدي ما يسمّى بمبدأ الاكتفاء الصارم، القائم على اعتبارات استراتيجية وسياسية وعسكرية واقتصادية شتى، وقد أدى ذلك أيضاً دوراً بارزاً ولا يزال يشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسة الردع النووي الفرنسية. وعليه، يحتفظ بلدي بترسانته في أدنى مستوى ممكن بما يتفق مع السياق الاستراتيجي، تطبيقاً لهذا المبدأ، ولم يشارك قط في سباق التسلح. ويستند حجم الترسانة النووية الفرنسية (300 رأس حربي) لا إلى مستوى الترسانات الأخرى في جميع أنحاء العالم وإنما يستند إلى تقييمنا للسياق الاستراتيجي. ونحن من نتم نرفض مبدأ استراتيجية القوة المضادة الرامية إلى تدمير قدرات العدو النووية.

وأنتقل الآن إلى الحديث عن التفكيك الفعلي للمرافق. كنّا نتج اليورانيوم العالي التخصيب في موقع بيبيرلات في وادي الرون في جنوب فرنسا. ويتألف الموقع من أربع محطات تتيح التخصيب التدريجي لليورانيوم. وقد بدأنا تفكيكه في عام 1996 بإزالة المواد الانشطارية المشعة، وتنظيف مرفق إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم الذي كان يُستخدم في عملية التخصيب، وتفكيك المعدات وتدميرها، وإدارة النفايات التي تلوثت باليورانيوم، وتنظيف الجدران والأرضيات. وقد نُفذت المرحلة الأولى من التفكيك، التي تهدف إلى إعداد الموقع لتفكيكه، بين عامي 1996 و2002. وبدأت المرحلة الثانية - المرحلة الصناعية - في عام 2002 واكتملت، ضمن الميزانية وفي الوقت المحدد، في عام 2010. وبلغت تكلفة العمليات 670 مليون يورو.

وكان يتم إنتاج البلوتونيوم العالي التخصيب باستخدام ثلاثة مفاعلات (G1 و G2 و G3) في موقع ماركول، على بعد 40 كيلومتراً من بيبيرلات. وبدأ التفكيك بإزالة جميع المواد النووية (مجمعات الوقود والمصادر الرئيسية للنشاط الإشعاعي) من النوى في المفاعلات، وتفكيك وتدمير معدات المراقبة والتبريد، وإدارة النفايات (ولا سيما المواد المشعة)، وأخيراً، تنظيف الجدران والأرضيات وجميع أجزاء المبنى الأخرى. وبعد استكمال هذه المرحلة الأولى في عام 1996، وهي مرحلة شملت أيضاً إزالة الوقود المستهلك وتفكيك أنظمة الإمداد بالوقود والتحكم فيه وتبريده، تسيّ الدخول إلى قاعة المفاعل دون حماية. وتم، حتى الآن، إنتاج 20 000 طن من النفايات خلال عمليات التفكيك، نُقل معظمها إلى مواقع تخزينٍ صُممت خصيصاً لذلك. وقد أُغلقت المفاعلات بصورة دائمة في عام 1996 وتخضع حالياً للرقابة. وبلغت كلفة العمليات 650 مليون يورو. وقد بلغ تفكيك المصنع مرحلة لا رجعة فيها في نهاية عام 2000.

وفي الختام، نرى أن إحدى الطرق - ومن وجهة نظرنا، أفضل طريقة - لضمان الوقوف النهائي لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية هي تفكيك المرافق المستخدمة لذلك الغرض. وهذه هي الطريق التي اختار بلدي أن يمشي فيها. وعلاوة على ذلك، وباسم الشفافية تجاه المجتمع الدولي، أُجريت زيارات في عامي 2008 و2009، ويسرني أن أعلن أن فرنسا ستنتظم زيارة أخرى يقوم بها أعضاء مؤتمر نزع السلاح في الربع الأول من عام 2020. وسوف نرسل الدعوات إليكم في أوانها.

ويمكن تلخيص التجربة الفرنسية في أربع نقاط: أولاً، نعتقد أن التفكيك هو الحل الفوري، رغم كلفته، حيث بلغ إجمالي استثمارات بلدي عشرة مليارات يورو؛ ثانياً، نعتقد أنه يجب أن يكون التفكيك خطوة لا رجعة فيها وأن يسهم إسهاماً حقيقياً ومحددًا في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ثالثاً، نعلق أهمية كبيرة على شفافية عملية التفكيك؛ وأخيراً، أود أن أشدد على أننا اكتسبنا الخبرة وطورنا قدرات في مجال التفكيك ستعود بالفائدة على المجتمع الدولي.

السيد الرئيس، أود أن أشير، بعد إذنك، إلى نقطة أخيرة بشأن أهمية معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وسأختصر إلى حد ما، لأنني أعتقد أن زميلي الهولندي قد تطرق إلى النقاط الرئيسية. فأود أن أبّدد أربعة مفاهيم خاطئة. أول هذه المفاهيم، حسب رأيي، هو الفكرة التي تقول إن مثل هذه المعاهدة لم يعد له محل من الإعراب في وقتنا الحاضر. ويرى بلدي أن لا حاجة أمس إلى شيء أكثر من وضع صك دولي يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وهو - مثلما قال سفير هولندا - ما أبرزته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993، إلى جانب مؤتمرات استعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار الثلاثة المعقودة في أعوام 1995 و2000 و2010. وبناءً عليه، لا يزال لهذا الموضوع محلٌّ من الإعراب في وقتنا الحاضر.

ويتلخص المفهوم الخاطئ الثاني في أن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية لن تسهم في نزع السلاح النووي، ومن ثمّ ينبغي لنا أن نغير اهتمامنا فوراً لأمر آخرى. وبالنسبة لبلدي، لا يمكن لأي صك قانوني آخر أن يحل محل هذه المعاهدة في ظل المناخ السائد اليوم. وبعبارة أدق، من شأن صك كهذا، يوضع حداً أقصى للمخزونات الحالية من المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية، أن يقيد نهائياً تطوير الترسنات الموجودة. ومن ثم، سيمكّننا مثل ذلك الصك من إحراز تقدم واقعي وفعال في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون تعريض الاستقرار الإقليمي والدولي للخطر وطبقاً لما يقتضيه مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ويتمثل التحدي حقاً في فرض قيود فعالة على التطوير النوعي والكمي للترسّنات النووية، على نحو يكمل أحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويتلخص المفهوم الخاطئ الثالث، من وجهة نظري، الذي كثيراً ما يُطرح والذي سمعته أحياناً في هذا المحفل، في أن العمليات الدبلوماسية حول معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية كانت عديمة الجدوى. وهذا ليس صحيحاً، وأعتقد أن سفير هولندا كان واضحاً بشأن هذه النقطة أيضاً. ومن المهم، بل ومن المهم جداً في الحقيقة، الإشارة إلى أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في السنوات الأخيرة بشأن نضوج مشروع المعاهدة من الناحية التقنية، مثلما يتضح من المناقشات المستفيضة التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين وفريق الخبراء التحضيريين الرفيع المستوى - التي أسفرت عن تقارير موضوعية اعتمدت بتوافق الآراء في عامي 2015 و2018 - وعن الهيئة الفرعية لمؤتمر نزع السلاح التي نظرت في هذه المسألة العام الماضي.

وأخيراً، يتلخص المفهوم الخاطئ الرابع، سيدي الرئيس، الذي أسمعته كثيراً، في أن الوثيقة CD/1299 وولاية شانون الواردة فيها تعيقان المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية عن المضي قدماً. وأعتقد أن هذا غير صحيح وأنه ينبغي لنا بدلاً من ذلك أن نستفيد من هذا الزخم وأن نعتبر ولاية شانون دُخراً لما نبذله من جهود في سبيل تيسير بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، دون إبطاء، وفقاً لقواعد توافق الآراء وعلى أساس تلك الوثيقة. وبشأن هذه النقطة، اسمحوا لي أن أوضح سوء فهم واحد: ولاية شانون ليست عقبة أمام المفاوضات، وإنما هي دُخْر لمؤتمرنا. فهي ترسي الأسس اللازمة لإنشاء معاهدة مقبلة حيث تعبّر عن تنوع المواقف المختلفة دون أن تجعل من تلاقيها شرطاً مسبقاً للمفاوضات. وهي، لهذا السبب، تشكل حالياً أساساً

صالحاً للتفاوض على معاهدة، وأرى، سيدي الرئيس، أنه إذا كنا نريد التفاوض من جديد على ولاية لأجل وضع صك آخر من هذا القبيل، فإننا لربما - أو حتى بلا شك - توصلنا إلى نفس النتيجة. وباختصار، لن يكون نزع السلاح النووي ممكناً دون اعتماد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، فهذا الاعتماد خطوة أساسية لا بُد منها باتجاه تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل عالم خالياً من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير فرنسا على بيانه ومساهمته.

(تكلم بالإنكليزية)

أود الآن أن أرحب بالسيد ويلفريد وان، الباحث في أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. تفضّل.

السيد وان (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أشكر، سيدي الرئيس، على دعوتي لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح بشأن البند 2 من جدول الأعمال. وإني أقدر هذه الفرصة تقديراً كبيراً. وأود أن أستهل كلمتي بالإشارة إلى عمل المعهد بشأن البعد الجنساني ونزع السلاح. إن المعهد جزء من الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهو ملتزم بالمساواة بين الجنسين والتنوع في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونعلم أن مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين قد وُجِعَ في وقت سابق من هذا العام مجموعة من الموارد على رؤساء المؤتمر، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمعهد. وتتضمن اقتراحات عملية بشأن جعل الاجتماعات المتعددة الأطراف أشمل وأكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية، ونوصي بأن تنظروا فيها.

وستتناول تعليقاتي اليوم مجالاً آخر من مجالات عمل المعهد، وهو موضوع الحد من مخاطر الأسلحة النووية. ففي الآونة الأخيرة، تزايد الاهتمام بفكرة الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية، عن قصد أو عن غير قصد. وفيما يلي ملاحظتان أوليتان بشأن هذا المفهوم: يمكن أن يشمل الحد من المخاطر طائفة واسعة من الأنشطة، منها اتخاذ خطوات لتحسين أمن وسلامة الأسلحة النووية بغية التقليل من خطر وقوع الحوادث وتقليل إمكانية سوء التقدير في الأزمات ومنع الإرهابيين من الحصول على مواد نووية. وسيبقى خطر استخدام الأسلحة النووية ماثلاً ما دامت الأسلحة النووية موجودة، وعليه يكون التدبير الأقصى للحد من المخاطر هو التخلص منها. ومن المؤكد أن مفهوم الحد من المخاطر ليس جديداً. فقد أُتخذت تدابير في سياق الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وأُتخذت تدابير لبناء الثقة بين الهند وباكستان على مدى العقود القليلة الماضية.

غير أننا ننظر بطريقة أكثر منهجية ووضوحاً في هذا الموضوع، الذي زاد زخمه في السنوات القليلة الماضية، في الأمم المتحدة وخارجها. وفي عام 2016، أصدرت الجمعية العامة قراراً بشأنه. وقد نوقش في المؤتمر العام الماضي، كما ذكر السفير. ونوقش أيضاً في هيئة نزع السلاح، وفي دورات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، وفي حوارات جرت بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وفي مبادرات حديثة العهد مثل مبادرة الولايات المتحدة لتهيئة البيئة المواتية لنزع السلاح النووي، وفي اجتماع ستوكهولم الوزاري المعني بنزع السلاح النووي، ومعاهدة عدم الانتشار. ويُنظر إلى الحد من المخاطر على أنه من المجالات الممكنة، في بيئة نووية محفوفة بالمخاطر، للتعاون على بناء الثقة والأمانة وكوسيلة للمضي قدماً. ومع ذلك، ورغم توافق الآراء الواسع النطاق بشأن أهمية الحد من خطر الاستخدام وقيمتها، يطرح هذا الموضوع بعض التحديات، سأتناول أربعة منها الآن.

يتمثل التحدي الأول في أن هناك نظرة غير متجردة لما يشكّل خطر الاستخدام، ومن ثمّ تصورات مختلفة لما هو مناسب من تدابير الحد من المخاطر. فقد تكون التدابير التي تخضع كثيراً للمناقشة، مثل الالتزامات بعدم البدء بالاستخدام وإلغاء حالة التأهب، خطوات واضحة باتجاه الحد من المخاطر بالنسبة للبعض، ولكنها تخلف بالنسبة للبعض الآخر آثاراً على مصداقية الردع أو الاستقرار الاستراتيجي وقد تتيح إمكانية الاستخدام في ظروف أخرى.

أما التحدي الثاني فيتمثل في أن الخطر متحرك ودائم التغيّر. ولا أدلّ على ذلك من أن تأثيرات التطورات التكنولوجية على المخاطر النووية لم تُبيّن بعد. ولمواضيع مثل الذكاء الاصطناعي في القيادة والسيطرة، وزيادة إدماج الأصول الفضائية في نظم الإنذار المبكر، والتطورات الحاصلة في القذائف الأسرع من الصوت، جوانب غير معروفة تجعل من الصعوبة بمكان إجراء تقييمات المخاطر، ناهيك عن إبرام اتفاقات بشأن التدابير المناسبة للحد من المخاطر.

ويتمثل التحدي الثالث المترابط في أن الخطر يختلف باختلاف الزمان والمكان. ومن المؤكد أن الخطر النووي مسألة عالمية، بالنظر إلى العواقب المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية ولطبيعة العلاقات المترابطة. وفي الوقت نفسه، يرتبط الخطر أيضاً بالجوانب السياقية، بما فيها الخصائص النووية للدول والبيئات الأمنية المباشرة. وبناء على ذلك، لا يكون الحد من المخاطر مسعى بمقاس واحد يناسب الجميع.

أما التحدي الرابع، المرتبط بجميع التحديات الأخرى، فيتمثل في أن هناك ما يقيد المكنات في ضوء الحقائق السياسية. والمقصود بالطبيعة الذاتية للمخاطر أن بعض التدابير لن يكون قابلاً للتطبيق بكل بساطة. وفي نهاية الأمر، يُسترشد في وضع تصورات المخاطر بالمنظورات والأولويات والثقافات الاستراتيجية الوطنية.

وإقراراً بهذه المسائل والحقائق والتحديات، يسعى المعهد إلى إعادة صياغة الحد من المخاطر على نحو أكمل وأكثر منهجية. وقد بدأ مسار عملنا في كانون الأول/ديسمبر 2018 بتحديد ثلاثة أهداف هي: رسم خريطة للحالة الراهنة للأفكار والأنشطة في مجال الحد من المخاطر؛ وتحديد مجموعة من الوسائل لمعالجة مختلف عناصر الخطر، بما فيها تلك المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة؛ وتقديم مقترحات ملموسة للدول كي تنظر فيها وتستجيبها دعماً للحد من المخاطر. وقد تبادلنا النتائج الأولية من عملنا في رسم الخريطة وتحديد النطاق في منشور صدر في نيسان/أبريل 2019 بعنوان "الحد من المخاطر النووية: حالة الأفكار" وهو متاح على الموقع الشبكي للمعهد. ووجدنا أن من المفيد جداً تجميع الأفكار العديدة التي عُرضت، ولاحظنا أن تدابير ومقترحات الحد من المخاطر تميل إلى معالجة جوانب معينة من المخاطر، وهو أمر مفهوم، بيد أن هناك ميلاً أيضاً إلى النظر فيها بمعزل عن غيرها.

ومع ذلك، من المرجح أن تكون مشاريع الحد من المخاطر مترابطة عبر أنواع مختلفة من التدابير. فعلى سبيل المثال، سترافق الالتزامات السياسية أنشطة استراتيجية وتنفيذية على مختلف المستويات - الوطنية منها والثنائية والمتعددة الأطراف - حسب الاقتضاء. وقد شعرنا أننا، بدلاً من البدء بتدابير أو مقترحات فردية، نحتاج إلى تغيير المعادلة: فالحد الفعال من المخاطر يتطلب أولاً فهم المسارات التي يمكن أن يتم الاستخدام النووي عبرها. ونأمل أن نبين المصادر والظروف الأساسية التي تحرك مسارات خطر الاستخدام. ثم سنبحث السبل التي يمكننا من خلالها معالجة تلك المصادر والظروف بمجموعات من التدابير والعناصر المختلفة والمتعاضدة. وبهذه الطريقة، سنحد من إمكانية أن تؤدي هذه المسارات ثمارها، وسننقص من عددها، فنقلل بذلك المخاطر عموماً.

وفي حزيران/يونيه 2019، أصدر المعهد إطاراً للتحليل بشأن الحد من المخاطر النووية يحدد باراترات أولية بغية مزيد من الدراسة. وفي ذلك المنشور، وضعنا إطاراً حددنا فيه أربعة من مسارات الاستخدام العامة. المسار الأول هو الاستخدام العقائدي، أي الاستخدام النووي كما هو مبين في السياسات المعلنة، مع السماح بقدر من الغموض في تلك السياسات. والمسار الثاني هو الاستخدام التصعيدي، أي الاستخدام المرتبط بتوتر أو نزاع مستمر أو إدخال أسلحة نووية في أوقات الأزمات. والمسار الثالث هو الاستخدام غير المأذون به، أي أنه استخدام غير خاضع للجزاءات، بما فيها استخدام الجهات الفاعلة المارقة داخل دولة من الدول أو من قبل جهات فاعلة من غير الدول واستخدام الأجهزة النووية المفقودة أو المسروقة أو المحوَّلة أو الخام. أما المسار الرابع فهو الاستخدام العرضي، وهو استخدام مرتبط بالخطأ، بما في ذلك الأعطال التقنية والخطأ البشري.

وينبغي أن نلاحظ أنه لا يُقصد بهذه الفئات أن تكون جامعة مانعة ولا أن يستبعد بعضها الآخر؛ فكثيراً ما تتغذى الظروف الكامنة على بعضها البعض وتكون لها آثار تفاعلية وواسعة النطاق. وبالنسبة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، شكلت هذه المسارات الأربعة نقطة انطلاق للنقاش، بما فيه مناقشة نهج عام للتعامل مع كل مسار. ويشكل الإطار الوارد في هذه الورقة أساساً لتحليل السياق، الذي سيجريه المعهد بعد ذلك. وتتلخص خطتنا في العمل مع مختلف الخبراء المحليين والإقليميين وفي الاطلاع على وجهات نظرهم بهدف تبيان المجالات التي يمكن أن تحظى باهتمام مشترك لأجل اتخاذها أساساً للعمل المشترك. وتنتقل إلى الإسهام في المناقشات التي جرت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020، رغم أن العمل سيتجاوز ذلك بكثير لأن الحد من المخاطر مسألة أكبر من ذلك.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتناول بعض الشواغل والانتقادات التي أُعرب عنها بشأن موضوع الحد من المخاطر النووية، وبالرد على هذه الشواغل والانتقادات. فالانتقاد الأول هو أن خطر استخدام الأسلحة النووية مبالغ فيه. ونحن نميل إلى النظر إلى المخاطر كدالة على الاحتمال والعواقب. فاستخدام السلاح النووي حدث ضعيف الاحتمال ولكنه شديد العواقب، وبالتالي لا تزال مخاطره كبيرة. صحيح أن ما وقع من حوادث لم يسفر عن أي تفجير منذ عام 1945، ولكن لا يمكننا إغفال هذا الاحتمال. وتدل الحوادث التي رُفعت عنها السرية على أن الحظ كان حليفنا نوعاً ما، وحتى إذا كانت إدارة السلاح النووي المتحلية بروح المسؤولية تفسر تماماً عدم استخدام السلاح النووي منذ عام 1945، فإننا لا نزال بحاجة إلى تحديث تلك الإدارة لكي تستجيب للأوضاع الجديدة وللحقائق التكنولوجية.

ومن الشواغل التي كثيراً ما تُطرح أن الحد من المخاطر غير ممكن بسبب البيئة الجغرافية السياسية. ومن المؤكد أننا نواجه ظروفاً صعبة، ولكن لا تزال هناك رغبة مشتركة في منع الحوادث، ومنع الاستخدام بغير إذن، ومنع الاستخدام الناجم عن سوء التقدير أو سوء الفهم. وقد نوقش هذا الأمر في الحوار بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وهو يعكس مفهوم مجموعة السبعة للحد من المخاطر الاستراتيجية والتدابير التي اتخذت خلال الحرب الباردة. ومن العلامات الإيجابية على ذلك إيلاء قدر كبير من الاهتمام لتعزيز التفاهم، بما في ذلك في الأشكال التي ناقشتها للتو وفي المؤتمر.

وقد يتمثل شاغل آخر في أن الحد من المخاطر مسألة عالمية لدرجة أنها تتجاوز أي نهج سياقي أو إقليمي. وأود أن أقول إن التركيز الإقليمي والتركيز العالمي لا يستبعد أحدهما الآخر بالضرورة. وسيطلب الحد من المخاطر أنشطة على مستويات متعددة. فالمسائل النووية ليست بمعزل عما حولها، ولكنها تتطلب أخذ الظروف الأمنية في سياقات معينة بعين الاعتبار. وإننا في نهاية

المطاف نتطلع إلى تحديد التدابير العملية والمجدية والملائمة من حيث السياق للحد من المخاطر في تلك الظروف الأمنية.

وأخيراً، يتمثل أحد الشواغل الأساسية في أن الحد من المخاطر هو مسعى قائم على الوضع الراهن يصرفنا عن الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي. وأود أن أقول إنه لا يمكن السعي إلى الحد من المخاطر دون أخذ مسألة نزع السلاح النووي في الاعتبار. وأكرر القول إن خطر استخدام الأسلحة النووية سيظل قائماً ما دامت هذه الأسلحة موجودة. والواقع أن الحد من المخاطر يزداد قيمة، بالنظر إلى الصعوبات التي تواجه البيئة وقدرته على المساعدة في إعادة بناء الثقة، مما يتيح التعاون العملي والمشاركة المنتظمة بطريقة يمكن أن تعزز وتيسر التقدم في مجال نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلريد فان على العرض الذي قدمه. لقد استمعنا الآن إلى جميع أعضاء فريق المناقشة ونود أن نشكرهم على عروضهم ومساهماتهم المدروسة والموضوعية جداً. والآن سأفتح الباب للمندوبين الذين يرغبون في إبداء تعليقاتهم على عروض أعضاء حلقة النقاش وعلى البند 2 من جدول الأعمال. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح أولاً أن أشكر أعضاء حلقة النقاش على عروضهم التي أعتقد أنها كانت مفيدة جداً. سيدي الرئيس، ليست هذه المرة الأولى التي أتكلم فيها عن مسائل تتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، منذ أن استكملت الولايات المتحدة استعراضها للمعاهدة المقترحة في ربيع عام 2018.

واسمح لي بأن أذكر بأن هذا الاستعراض خلص إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تؤيد بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، شريطة أن تخضع المفاوضات لتوافق الآراء وأن تشارك فيها جميع الدول الرئيسية. وهما معياران يستوفيهما مؤتمر نزع السلاح. والواقع أن من أهم الأسباب التي مكنت المؤتمر من تحقيق النجاح في الماضي على وجه التحديد أنه محفل يعمل وفق هذين الشرطين. فهذا يضمن تمكين جميع الدول من حماية الحقوق الحيوية في الأمن القومي أثناء المفاوضات. وبالنظر إلى الطبيعة الحساسة للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يظل اتخاذ القرارات بناءً على توافق الآراء أمراً أساسياً لأي عملية. فهل يمكن تكرار هذه الشروط في أماكن أخرى؟ ربما. ورغم كل ما قيل، كان ما أنجزناه من تخفيضات هائلة في الأسلحة النووية على مدى عقود نتيجة لمفاوضات بشأنها خارج المؤتمر. ولكن من الإنصاف افتراض أن سلوك مثل هذا الطريق للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيعني جلوس عدد أقل بكثير من الدول حول طاولة المفاوضات.

سيدي الرئيس، إن وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية خطوة أساسية نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، وهو الهدف الرئيسي المتوخى من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يظل عنصراً رئيسياً في جدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولهذا الأسباب، من المخيب جداً للآمال أن المؤتمر لم يتمكن على مدى سنوات عديدة من اتخاذ هذه الخطوة التي تمس الحاجة إليها. وهذا الفشل في بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ليس بسبب عدم رغبتنا في المحاولة. فقد ضمت الولايات المتحدة صوتها إلى صوت جوقة تكاد تكون عالمية دعت إلى البدء المبكر في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد طرح عدد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، حلولاً خلاقة لكسر الجمود في بدء هذه المفاوضات، الذي مضى عليه الآن عقدان من الزمن. وقد اقترح أيضاً رؤساء المؤتمرات مشاريع برامج عمل تضمنت ولاية للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالإضافة إلى ذلك،

أنشأت الجمعية العامة فريقاً من الخبراء الحكوميين معنياً بإبرام معاهدة تحظر استخدام المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ثم فريق خبراء تحضرياً رفيع المستوى معنياً بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أُرست المناقشات المفيدة، إن لم تكن حاسمة، التي دارت في إطار الفريقين، أساساً هاماً للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد رحبنا أيضاً بالتركيز في العام الماضي على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في الهيئة الفرعية التي ترأسها السفير غابريلسي من هولندا، وكذلك في بيان أصدره الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن خلال دورة اللجنة الأولى لعام 2018 في نيويورك، وأكدنا من جديد تأييدنا للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ضمن إطار مقبول لدى الجميع.

غير أن المفاوضات الدائرة في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم تتقدم، رغم هذه الجهود، بسبب استمرار معارضة بعض البلدان. ولا يمكن أن يُعزى عدم إحراز تقدم بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى عيب متأصل في المؤتمر. بل إن عدم إحراز تقدم يعكس اختلافات في الجوهر. ولا تزال بلدان قليلة مختارة ترى أن من الضروري زيادة مخزوناتنا من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، أو على الأقل الاحتفاظ بخيار القيام بذلك في المستقبل، رغم إبداء تأييدها للمفاوضات. وربما يتذكر بعض الزملاء أنني أشرت، عندما تكلمت عن هذه المسألة في هذه القاعة في العام الماضي، إلى إجراءات لعرقلة المفاوضات بشكل غير رسمي من قبل باكستان والصين، سواء معاً أو بشكل فردي، في الأعوام 1999 و2007 و2009.

سيدي الرئيس، إن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لغرض استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوة أساسية لازمة لإحراز تقدم بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي بشكل أعم. فبينما تدعي معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية تأييدها للبدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لا ينبغي أن يتجلى هذا التأييد في الكلمات أو البيانات فحسب، بل في طريقة ظاهرة وواضحة للعيان. وبشكل الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تعبيراً ملموساً عن هذا الالتزام. ولا تزال الولايات المتحدة، من جانبها، ملتزمة بمواصلة الوقف الاختياري من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في الأسلحة النووية، وهو الوقف الاختياري الساري منذ أوائل تسعينات القرن العشرين. وتلتزم المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا حالياً بوقف اختياري مماثل. وكتدبير مؤقت للنهوض بالغرض من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ريثما يجري التفاوض بشأن المعاهدة، تكرر الولايات المتحدة دعوتها إلى جميع الدول التي لم تعلن بعد وقفاً اختيارياً لهذا الإنتاج أن تفعل ذلك على الفور. وهذه الخطوة مثال على نوع "التدبير الفعال"، بالمعنى المقصود في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي من شأنه أن يساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى نزع السلاح النووي في المستقبل. والحقيقة القاسية هي أن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن تبدأ إلا بعد أن تكون الدول الرئيسية المتبقية مستعدة لوضع حد لمخزوناتنا من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، عندما سنشرع أخيراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لن نبدأ من الصفر. لقد أحرز بالفعل تقدم كبير في تناول مسألة المخزونات الحالية في غياب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتشمل هذه الخطوات ما اتخذته الولايات المتحدة من إجراءات، بدايةً من منتصف التسعينات، لإزالة 374 طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب و61,5 طناً مترياً من البلوتونيوم من الاستخدام في الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بتحويل أكثر من 162 طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب لغرض الاستخدام

المدني. وهذه ليست سوى بضع خطوات ملموسة اتخذناها بالفعل لتخفيض كمية المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية، ولم يكن من الممكن إحراز أي من هذا التقدم لو أصررنا على ربط هذه الخطوات بالتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

كيف يمكن، في رأينا، أن تسير المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؟ إن الولايات المتحدة تواصل تأييد المفاوضات في إطار المؤتمر على أساس ولاية شانون، التي نرى أنها تمثل نقطة الانطلاق لما يمكن مناقشته في المفاوضات. والغرض الرئيسي من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما كان مفهوماً على مر السنين، هو أولاً وقبل كل شيء حظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية من أجل الحد من المخزونات الحالية. وستكون هذه النتيجة وحدها إسهاماً بالغ الأهمية في تعزيز جهودنا في مجال عدم الانتشار. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد على تحسين البيئة الأمنية بطرق تفضي إلى اتخاذ مزيد من الخطوات بشأن نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، بينما لا تزال الولايات المتحدة تعارض إدراج مسألة المخزونات الحالية من المواد الانشطارية في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا منفتحون على مقترحات جديدة ومبتكرة بشأن ولاية تفاوضية، ما دامت تلك الولاية لا تحكم مسبقاً على النتيجة بالدعوة إلى إدراج مسألة المخزونات الموجودة.

سيدي الرئيس، إن بقاء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية متوقفة لأكثر من عقدين من الزمن دليل كاف على أن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ونزع السلاح النووي جزء لا يتجزأ من البيئة الأمنية الدولية الأوسع نطاقاً - والمتدهورة للأسف - ولا تنفصل عنها. ومن شأن الالتزام بوقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أن يكون خطوة متواضعة في التعامل مع هذه البيئة، وأن يمهد الطريق لنجاح المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولتحقيق هذا الغرض، أكرر دعوتنا إلى جميع الذين لم يعلنوا وقفاً اختيارياً لهذا الإنتاج ولم يحافظوا عليه أن يتخذوا تلك الخطوة الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا التي ستتكملم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة كمباينن (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتكملم باسم الاتحاد الأوروبي. إن هذا البيان يحظى بتأييد البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وهو النرويج؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن البند 2 من جدول الأعمال، وأن أشكر أعضاء فريق المناقشة من كل من المغرب وهولندا وفرنسا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على عروضهم المفيدة.

إن الاتحاد الأوروبي يسلم بأهمية إبقاء حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على رأس جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد من جديد أن أولويتنا الثابتة في المؤتمر هي البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، ونؤيد بدء هذه المفاوضات وفقاً للوثيقة وللولاية الواردة فيها. CD/1299.

ونرحب بإعادة التأكيد بالإجماع على هذا الهدف من جانب فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي تترأسه السفيرة هايدي هولان، ممثلة كندا،

وهو الفريق الذي أثبت مرة أخرى أن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد تأخرت كثيراً. وبالإضافة إلى العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أحرز فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تقدماً كبيراً بشأن ما يمكن وضعه من تعاريف ونطاق وتحقق وترتيبات قانونية ومؤسسية، بغية وضع عناصر لمعاهدة مقبلة.

وندعو جميع الدول إلى إيلاء الاعتبار الواجب لتقرير فريق الخبراء التحضيري ونشجعها على المشاركة في مناقشات ستكرس لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار المؤتمر، انطلاقاً من العمل الذي اضطلعت به الهيئة الفرعية 2 في عام 2018 والفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً في عام 2017. ونشير إلى أنه أوصي بوجه خاص بمسألتين لمزيد من البحث في إطار عمل الخبراء: أولاً، توضيح الطريقة التي ستطبق بها مختلف النهج المتعلقة بالتحقق من الناحية العملية، وثانياً، تقييم ما يترتب على مختلف عناصر المعاهدة المحتمل إبرامها من آثار على الموارد.

ونرحب بالتزام جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بمواصلة المناقشات التقنية المتصلة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر، ونأمل أن يساعد ذلك على إدامة الزخم. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء تأييدها القوي للتبكير ببدء واختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح في أثناء الدورة المقبلة للجنة الأولى للجمعية العامة، وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار المؤتمر الاستعراضي لعام 2020.

وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وإقرار وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إن لم تكن قد فعلت ذلك. فهذه خطوة مهمة لتيسير بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ولبناء الثقة، مما يعزز في نهاية المطاف الأمن العالمي والإقليمي.

ويواصل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، تقديم الدعم المالي إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لتيسير مشاركة بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المشاورات وغيرها من الأنشطة المتصلة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على بيانها. وأعطى الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. نود أن نشكر على تنظيم هذه المناقشة بشأن البند 2 من جدول الأعمال، وأن نشكر الأعضاء الأربعة في فريق المناقشة على ما قدموه من ملاحظات وتعليقات مفيدة. وأشار على وجه الخصوص إلى تعليقات السيد وان بشأن الحد من المخاطر، وهي تعليقات أعتقد أنها كانت مفيدة جداً في توسيع نطاق اعتباراتنا ليتجاوز، ربما، ما نتحدث عنه في الغالب، وهو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود أيضاً أن أشكر السيد وان على تذكيرنا بجهود مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح وبأهمية تحقيق توازن في عمل مؤتمر نزع السلاح، ليس فقط من حيث بنود جدول أعمالنا، ولكن أيضاً من حيث ما يأتي للتحدث إلينا وفي إثبات أن الخبرة في مسائل الأمن ونزع السلاح لا تقتصر على الرجال وحدهم. شكراً لك.

وثمة مجموعة من المسائل التي يمكن معالجتها في إطار البند المعنون "منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة"، ولكن لأغراضنا اليوم، لن يتطرق وفد بلدي إلا إلى مسألة واحدة: هي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن كندا، كما يعلم معظم أعضاء المؤتمر، تؤيد البدء فوراً،

في هذا المحفل، في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن لهذه المعاهدة فوائد عديدة، منها أن تكون أداة حاسمة لمكافحة الانتشار الأفقي والرأسي عن طريق الحد من كمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في برامج الأسلحة النووية الجديدة أو القائمة؛ وأن تحد من مجموع المواد الانشطارية المتاحة، مما يقلل من خطر حصول الجماعات الإرهابية أو غيرها من الجهات غير التابعة للدول على هذه المواد؛ والنهوض بنزع السلاح النووي، مع تناسب مدى تأثير المعاهدة مع نطاقها ونموذج التحقق منها؛ وزيادة الشفافية بشأن مخزونات المواد الانشطارية التي تحتفظ بها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

وفي العام الماضي، اختتم فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة، اجتماعاته باعتماد تقرير بتوافق الآراء يهدف إلى المساعدة على تمهيد الطريق للمفاوضين عن طريق تحديد العناصر الممكنة لمعاهدة مقبلة. ثم أحال الأمين العام للأمم المتحدة التقرير إلى المؤتمر في 18 كانون الثاني/يناير 2019. ويرد التقرير في الوثيقة CD/2152.

وتقدم محتويات التقرير، كما أوضح الرئيس السابق لفريق الخبراء التحضيري للمؤتمر في شباط/فبراير 2019، بلغة واضحة، مجموعة من الاعتبارات للمفاوضين عندما يشرع المؤتمر في عملية تفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويدل تقرير فريق الخبراء التحضيري، وتقرير الهيئة الفرعية 2 لعام 2018، الذي ركز على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والوارد في الوثيقة، CD/2139 إضافة إلى التأييد الساحق لقرار الجمعية العامة 65/73 لعام 2018 بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الأهمية المستمرة التي يوليها معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المؤتمر لهذه المعاهدة. ويا ليت لتقرير فريق الخبراء التحضيري مفعول المنشط القوي ليدفع أعضاء المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن أولوية نزع السلاح التي حظيت بنقاش مستفيض في بداية عام 2019. ولكن الأمر ليس كذلك.

وبصرف النظر عن فوائد أي نشاط قوي للمؤتمر، التي قد تكون مختلطة، فإن كندا تدرك في الحقيقة أن هناك شواغل هامة تفرق بين الأعضاء بشأن كيفية بدء المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد ساعدت الهيئة الفرعية 2 في توضيح هذه الاختلافات، وأكدت في الوقت نفسه من جديد أيضاً أن جميع الأعضاء يقدرون الأثر الإيجابي على الأمن والاستقرار الدوليين الذي سيترتب على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتتعرف كندا بأن هذه الاختلافات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد أعاقت بدء المفاوضات، غير أنها تعتقد أن تقرير فريق الخبراء التحضيري يتيح للمؤتمر سبيلاً إضافياً للعمل، دون إجراء مفاوضات فعلية، عن طريق الاضطلاع بعمل تقني بشأن كل نموذج من النماذج المؤسسية للمعاهدات الوارد وصفها في التقرير، وتقدير كل خيار ودراسة خيارات التحقق من المعاهدات.

وستتيح مواصلة هذا العمل التقني للأعضاء المشاركة في مناقشات موضوعية بشأن عنصر واحد من كل بند من بنود جدول الأعمال؛ وسيتيح فرصة لتعزيز معرفتنا وفهمنا لما تتطلبه أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية لكي تكون فعالة؛ وسيشكل ذلك خطوة على طريق المفاوضات النهائية، دون المساس بالنتيجة النهائية أو بالموقف الوطني لأي عضو في المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، ستساعد هذه المناقشات على إثبات الأهمية المستمرة للمؤتمر.

وفي الختام، نلاحظ الالتزام الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية في الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020، بالنهوض بالعمل التقني بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام 2020.

وإن مشاركة دولة حائزة للأسلحة النووية في موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لأعضاء مؤتمر نزع السلاح أمر مهم ونأمل أن تقابله مشاركة من قِبل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في هذا المؤتمر. وتتطلع كندا إلى المساهمة في المبادرات المتخذة في المؤتمر انطلاقاً من هذا الالتزام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أقول إنني أتفق مع كل ما قاله ممثل كندا الآن. وأوجه شكري إلى المشاركين في حلقة النقاش وأيضاً إلى السيد ويلفريد وان على ذكره مجموعة الأدوات الجنسانية، التي هي في الواقع مفيدة جداً. إن هذا المنتدى يزداد قوة بتنوع الآراء.

لقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير أحال بها تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي شباط/فبراير، استمعنا إلى إحاطة ممتازة من رئيس فريق الخبراء التحضيري، السفير هولان، ولكن باستثناء ذلك لم يدرس المؤتمر التقرير دراسة كاملة ولم ينظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات على النحو الذي دعنا إليه الجمعية العامة في قرارها 65/73 لعام 2018. ونرحب بالفرصة المتاحة الآن للقيام بذلك.

لقد كان لي شرف الاستماع إلى الكثير من مداوات الفريق التحضيري مع خبيرنا. وقد أدهشني التفاني والروح البناءة ومستوى الخبرة في القاعة. وإلى جانب تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أصدر فريق الخبراء التحضيري دليلاً عظيم القيمة لاستخدامه عندما نبدأ المفاوضات. ويوفر الدليل، بالإضافة إلى تحديد مختلف الخيارات المتعلقة بعناصر المعاهدة، دون المساس بالمواقف الوطنية، إرشادات مفيدة بشأن "الاعتبارات" التي توفر سياقاً بالغ الفائدة للمفاوضات المقبلة. والخطوة المنطقية التالية هي أن نبدأ المفاوضات في المؤتمر، باستخدام تقارير فريق الخبراء الحكوميين وفريق الخبراء التحضيري بوصفها أدوات عملنا.

سيدي الرئيس، أود أن أسترعي الانتباه إلى عنصرين وردا في تقرير فريق الخبراء التحضيري. العنصر الأول يشير إلى القضية الأزلية المتمثلة في "الاحتفاظ بمخزونات مقابل عدم الاحتفاظ بمخزونات"، وهي قضية ليست ثنائية. ويجدر النظر بعناية في الفقرة 16 من التقرير، التي تغطي العناصر المحتملة للمعاهدة فيما يتصل بالفئات الوظيفية للمواد الانشطارية. وسيعيننا أن هذه الفقرة تقسم هذه الفئات إلى "مواد انشطارية منتجة بعد بدء نفاذ المعاهدة"؛ و"مواد انشطارية منتجة قبل بدء نفاذ المعاهدة للاستخدام في الأغراض المدنية والأغراض غير المحظورة"؛ و"مواد انشطارية منتجة قبل بدء نفاذ المعاهدة تعتبرها الدولة الطرف المعنية زائدة عن متطلبات الأسلحة النووية"، و"مواد انشطارية منتجة لأغراض الأسلحة النووية قبل بدء نفاذ المعاهدة". وتُدرج الخيارات تحت كل فئة. ويجدر بنا تعميق النقاش المتعلق بالمخزونات وما نعينه بذلك.

إننا جميعاً على دراية بالحجج القائلة إن أية معاهدة تشمل المخزونات السابقة من شأنها أن تعزز نزع السلاح وعدم الانتشار، في حين أن أية معاهدة تغطي الإنتاج في المستقبل ستقتصر على أهداف عدم الانتشار. ونحن نرى هذه المسألة بطريقة خطية. وسيكون لأية معاهدة لوقف الإنتاج تركيز على الإنتاج في المستقبل أثر إيجابي كبير على نزع السلاح عن طريق تدابير من قبيل الإعلانات والشفافية وبناء الثقة. ويغطي التقرير هذه الخيارات. ويشكل ضمان التحديد الذي يمكن التحقق منه للحد الأعلى لكمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة النووية إسهاماً قوياً في تحقيق

الثقة، مما يمكن من نزع السلاح النووي. والواقع أن حظر إنتاج مواد انشطارية جديدة لاستخدامها في الأسلحة هو جزء ضروري من نزع السلاح. وفي حين أن تخفيض حجم ترسانات الأسلحة خطوة مفيدة نحو نزع السلاح، فإن قيمة هذه الإجراءات تكون محدودة إذا استمر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أو إذا أمكن استئنافه بسهولة.

فكيف يقترب المؤتمر من التمكن من التفاوض بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية؟ إن الدول يمكنها أن تفعل الكثير من جانب واحد، وقد فعلت ذلك بالفعل، كما أشار سفير الولايات المتحدة. ويمكن للدول أن تعمل معاً قبل المفاوضات لبناء الثقة بشأن إدارة المواد الانشطارية. ويقترح التقرير أنواع التدابير المقررة والطوعية التي يمكن أن تساعد على بناء الثقة في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك بدء نفاذ المعاهدة. ولا ينبغي أن نتباطأ في النهوض بالعمل الاستكشافي بشأن بعض التدابير الضرورية المتعلقة بالتحقق والشفافية وبناء الثقة، التي يمكن أن ترد في أي معاهدة مقبلة.

ونحن نرى بوادر مشجعة في البيان الذي أدلى به في العام الماضي الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في اللجنة الأولى، والبيان الذي قدمته الصين في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020 بشأن العمل الجاري الذي يقوم به الأعضاء الخمسة الدائمون بشأن هذه المسألة، وتنتطلع إلى أن يحقق ذلك نتائج في هذا الصدد.

سيدي الرئيس، إن البيئة الأمنية الدولية التي لا تفتأ تزداد تعقيداً وصعوبة وهي من ثم تستدعي تفكيراً جديداً في تدابير التصدي للمخاطر الجديدة والقائمة لاستخدام الأسلحة النووية.

وإن نماذج الحرب الباردة في التصدي للمخاطر النووية لا يمكن تطبيقها ببساطة على تعقيدات البيئة الأمنية اليوم. وفي حين أن هدفنا المشترك النهائي هو نزع السلاح، فإننا نتحمل أيضاً مسؤولية مشتركة عن الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير تعزز بناء الثقة. وإن الحد من المخاطر النووية يبني الثقة ويمكن أن يساعد على تمهيد الطريق لإجراء مزيد من التخفيضات في المستقبل.

وهناك مجموعة كبيرة من العمل الذي يتعين علينا أن نمضي فيه قدماً، فيما يتعلق بإجراءات الحماية والسلامة، وتوضيح العقيدة، وزيادة القدرة على التنبؤ، وتخفيف الصراعات، وتنفيذ الالتزامات القائمة بعدم الانتشار ونزع السلاح. وينبغي نكسر كل وقت وجهد لأجل إحراز تقدم في هذه المجالات الهامة. ولهذا السبب أدرجنا مسألة الحد من المخاطر كموضوع رئيسي للدورة الحالية لهيئة نزع السلاح، وندعم عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

ولقد أجرى المؤتمر مناقشات أولية مفيدة بشأن الحد من المخاطر في إطار مناقشات الهيئات الفرعية في العام الماضي، وقد يختار استئنافها. كما أننا نشارك في الفريق العامل المعني بالحد من المخاطر التابع للمؤسسة العالمية، وتنتطلع إلى النهوض بهذه المسألة من خلال مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي. ونود أيضاً أن نرى التزامات قوية بتنفيذ تدابير الحد من المخاطر المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لممثل

بيلاروس.

السيد نيكولايشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة خاصة بشأن مسألة منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة. وأود أيضاً أن أقول بضع كلمات امتنان لسفراء المغرب وهولندا وفرنسا ولممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على بياناتهم الغنية بالمعلومات.

إننا، بالتخلي عن الاتفاقات الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، نواصل "تشجيع تروس آلة الحرب وتقديم أطفالنا غذاءً لها". في هذه الظروف، وفي ذكرى سنوية أخرى للهجوم الذري على هيروشيما وناغازاكي، لا يُعد هذا البند من جدول الأعمال نذير خير للمؤتمر. إن مؤتمر نزع السلاح منبر فريد تلتقي فيه جميع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بمسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونرى أن من غير المقبول إضاعة هذا المنبر أو عدم استئناف المناقشات الموضوعية.

إن بيلاروس تدرك جيداً الوضع المحيط بالاتفاق الذي يحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونحن على استعداد لتأييد أي توافق في الآراء بشأن بدء المحادثات، ولا نرى أي منبر آخر غير المؤتمر يمكن أن تجري فيه هذه المحادثات. ونحن، باعتبارنا واقعيين، نرى أن من الضروري، لبدء المفاوضات، أن نواصل تبديد الخلافات الحالية حول النطاق والموضوع الذي يتعين تنظيمه، وندعو إلى عمل خبراء متعمق لتحقيق تلك الغاية.

ويبدو أن شكل الهيئة الفرعية، حيث يمكن للخبراء أن يناقشوا بموضوعية العناصر الأساسية لاتفاق ما في المستقبل والاختلافات القائمة في الرأي وسبل التغلب عليها، يتسم بالفعالية. فهو يمكن من إيجاد توازن بين المصالح الأمنية والالتزام "باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع الأخطار التي تهدد السلام وإزالتها". وندعو الدول إلى اتخاذ خطوات لبدء مناقشات فعالة للخبراء في إطار البند 2 من جدول الأعمال وبنود أخرى من جدول الأعمال في عام 2020.

إن بيلاروس مقتنعة بأن هناك حاجة إلى اتخاذ مجموعة كاملة من التدابير المتعددة الأطراف من أجل الحد بفعالية من خطر الحرب النووية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير الحد من المخاطر النووية، وتحسين الاتصالات العسكرية، ورفع عتبة استخدام الأسلحة النووية، والخفض التدريجي للترسانات النووية سعياً إلى التخلي الكامل عن الأسلحة النووية، تمشياً مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وجميع هذه التدابير مرتبطة بالبنود 1 و 4 و 7 من جدول الأعمال ارتباطاً وثيقاً إلى حد ما. ونحن نعتبر الاقتراح الذي قدمته عدة وفود بشأن النظر المتكامل في البنود 1 و 2 و 4 من جدول الأعمال اقتراحاً سليماً.

لقد شهدت بيلاروس حربين عالميتين في القرن العشرين، فضلاً عن كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. وهذه المآسي تجعلنا ندرك تماماً الخطر الوشيك لتصعيد صراع عالمي ثالث قد لا تنجو منه حضارتنا.

ومن ثم فإننا نحثكم على عدم زيادة المخاطر، وعدم تقويض الأشكال القائمة، على أمل أن يتحقق "الاتفاق الأفضل"، ولكن دون تأخير بدء أعمال تحضيرية متعمقة وشاملة، بما في ذلك في إطار المؤتمر. والأهم من ذلك أنه ليس أماننا إلا القليل جداً من الوقت، في أحسن الأحوال دقيقتان حتى منتصف الليل، تقاس من حيث بقاء الحضارة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. وأود أن أبدأ بشكركم على تنظيم هذه الجلسة بشأن البند 2 من جدول الأعمال، وهو "منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة". ونعرب أيضاً عن تقديرنا وشكرنا لأعضاء فريق المناقشة الأربعة الموقرين على ملاحظاتهم ومساهماتهم، ولا سيما السيد ويلفريد وان، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وإنني، مثل المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، وجدت إسهاماته وتعليقات قيمة جداً.

سيدي الرئيس، سأقِّم بياني إلى جزأين. سيتناول الجزء الأول منه منع الحرب النووية والثاني مسألة المواد الانشطارية. وسأختتم كلمتي بعد ذلك ببعض الملاحظات رداً على بعض التعليقات التي استمعنا إليها من الحضور.

فيما يتعلق بالبند 2 من جدول الأعمال، اسمحو لي أن أذكر بأن الجمعية العامة أعلنت بتوافق الآراء في عام 1978، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، أنه "ينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تنظر في أقرب وقت ممكن في مختلف المقترحات الرامية إلى ضمان تجنب استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية والأهداف ذات الصلة، حيثما أمكن، عن طريق اتفاق دولي، وبالتالي ضمان عدم تعريض بقاء البشرية للخطر".

وعلى الرغم من أن أهمية هذه المسألة قد تراجعت فيما يبدو في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإنها بدأت مرة أخرى تكتسب أهمية في الإطار الاستراتيجي المعاصر. ومع تدهور البيئة الأمنية الدولية والإقليمية، من شأن التركيز مجدداً على منع الحرب النووية أن يسهم في بناء الثقة بين الدول وأن يعزز الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي والعالمي.

وينبغي النظر إلى تدابير منع الحرب النووية والحد من المخاطر النووية من منظور واسع، من حيث كيفية منع الحرب بوجه عام، وأيضاً مع مراعاة التهديدات الناشئة عن القوات والمذاهب المسلحة التقليدية والأنواع الجديدة من منظومات الأسلحة المزعزعة للاستقرار.

سيدي الرئيس، إن باكستان تنظر إلى الأسلحة النووية حصراً في سياق ردع جميع أشكال العدوان من أجل ضمان أمنها. إننا لا نزال منفتحين على أي مبادرة ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، تكون منصفة وتؤدي إلى أمن متساو وغير منقوص لجميع الدول المعنية. وقد أكدنا باستمرار استعدادنا للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير لبناء الثقة، والحد من المخاطر، وتجنب أي سباق تسلح في منطقتنا، وقدمنا عدة مقترحات في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة المواد الانشطارية، فإن موقفنا الثابت معروف جيداً لم يتغير. وهو يستند إلى المبادئ الشاملة التالية. أولاً، ينبغي أن توفر المعاهدة الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول، وهو مبدأ معترف به في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ثانياً، ينبغي أن تسهم المعاهدة في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وفي عدم الانتشار بجميع جوانبه. ثالثاً، يجب أن تغطي المعاهدة أيضاً، إضافة إلى حظر الإنتاج في المستقبل، مسألة ما سبق إنتاجه من مواد انشطارية، وذلك لمعالجة أوجه التفاوت في مخزونات المواد الانشطارية على المستويين الإقليمي والعالمي. رابعاً، ينبغي ألا تميّز المعاهدة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. فينبغي لجميع الدول الأطراف أن تتحمل التزامات متساوية دون أي معاملة تفضيلية لأي فئة من الدول. خامساً، ينبغي أن تكون المعاهدة خالية من أي ثغرات وأن تشمل جميع أنواع المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية، وألا تشمل الإنتاج في المستقبل والمخزونات الموجودة فحسب، بل أيضاً إمكانية نقلها من دولة طرف إلى أخرى. سادساً، ينبغي أن تتضمن المعاهدة آلية تحقق قوية، تنفذها هيئة تمثيلية ومستقلة تحت إشراف كاف من الدول الأطراف. سابعاً، ينبغي أن تعزز المعاهدة الاستقرار الإقليمي والعالمي وأن تعمق الثقة فيما بين الدول الأطراف. ثامناً، ينبغي ألا تؤثر المعاهدة على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ضمانات فعالة تمنع تحويل الاستخدام إلى أغراض محظورة. وأخيراً، ينبغي أن يجري التفاوض على المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح.

ويشارك المؤتمر جميع الجهات المعنية، ويلتزم في عمله التزاماً صارماً بقاعدة توافق الآراء، لتمكين كل دولة عضو من حماية مصالحها الحيوية. وستفتقر أية معاهدة يُتفاوض بشأنها خارج المؤتمر إلى الشرعية والملكية، شأنها شأن التقدم الزائف المنشود من خلال العمليات المسببة للانقسام التي تقودها الجمعية العامة، مثل أفرقة الخبراء الحكوميين وأفرقة الخبراء التحضيرية الرفيعة المستوى.

سيدي الرئيس، إن أية معاهدة لتحديد الأسلحة أو عدم الانتشار أو نزع السلاح، تنتقص من أمن أية دولة، لن يحالفها النجاح، والدليل على ذلك الفشل في بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يمكن أن يتوقع من أي بلد أن يشارك في مفاوضات بشأن معاهدة تضر أمنه القومي، كما كان الحال عندما رفضت مجموعة كبيرة من البلدان المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تحظر الأسلحة النووية، التي أُطلقت خارج المؤتمر، وكما كان الحال مع العديد من المفاوضات الأخرى التي أُطلقت داخل المؤتمر، بما في ذلك بشأن نزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، واتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب البيولوجي والكيميائي.

وتعتقد باكستان أن أية معاهدة تؤدي فقط إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية - على النحو الذي تفسره ولاية شانون، على الأقل من جانب حائزي الأسلحة النووية - لن تسهم إلا بقدر ضئيل في نزع السلاح النووي. بل إنها قد تعرض أمن باكستان للخطر، ما لم تعالج التباينات الهائلة في المخزونات الحالية من المواد الانشطارية.

ومما زاد من تفاقم هذه الحالة الاستخفاف الصارخ بمعايير عدم الانتشار وانتهاج الكيل بمكيالين لتحقيق أهداف سياسية ومنافع اقتصادية قصيرة النظر. وتتجلى هذه المعايير المزدوجة في منح إعفاءات غير منصفة، وإبرام اتفاقات ثنائية للتعاون النووي المدني، ومواصلة السعي إلى منح استثناءات إضافية خاصة بكل بلد في نظم عدم الانتشار والنظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. وهذه التدابير التمييزية تعرض الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي في جنوب آسيا للخطر.

سيدي الرئيس، إن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية إما أعلن وفقاً اختيارياً من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية أو خفف من وتيرة الإنتاج الوطني وإبرام ترتيبات خاصة. ولم تتحول هذه الدول إلى مناصرة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلا بعد أن راکمت أطنان من المواد الانشطارية - تتجاوز بكثير أية حاجة دفاعية متوقعة. وبالنسبة لهذه الدول، على عكس باكستان، فإن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي عملية مجانية تماماً. كما لن يترتب على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أي التزام كبير من جانب هذه الدول.

وبالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يتمتع الكثير منها بما يسمى المظلة النووية في إطار ترتيبات الردع النووي الموسع، فإن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن تنطوي على أي التزام جديد.

إن باكستان على استعداد للنظر في إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية تشمل المخزونات الموجودة. لقد قدمنا في عام 2015 ورقة عمل مفصلة في المؤتمر بشأن رصد المخزونات الموجودة في نطاق المعاهدة بطريقة عملية ومجدية. وستكفل معاهدة من هذا القبيل، بالإضافة إلى حظر الإنتاج في المستقبل، عدم استخدام مخزونات المواد الانشطارية الموجودة في صنع أسلحة نووية إضافية. وتدعو هذه المعاهدة إلى التخفيض المتبادل والمتوازن للمخزونات على أساس إقليمي أو عالمي لمعالجة أوجه التفاوت القائمة فيما بينهما. ومن شأن هذه المعاهدة أن تعزز حقاً نزع السلاح النووي، وأن توقف الانتشار الرأسي، وأن تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن ولاية شانون الواردة في الوثيقة CD/1299 لا تكفل إدراج المخزونات الموجودة في نطاق المعاهدة. ومن خلال ما سمعناه مراراً من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، فإن هذا هو تحديداً ما تفضله هذه الدول من أجل إدامة ميزتها الاستراتيجية. ومن الواضح أن هذه الدول تفضل معاهدة تحظر فقط الإنتاج في المستقبل، ليس باعتبارها مسألة تفضيل وطني فحسب، بل استناداً إلى تفسيرها لما تراه ولاية تفاوضية متفقاً عليها اتفاقاً متعدد الأطراف.

ولذلك لا يمكن لباكستان أن تنضم إلى أي مناقشات أو مفاوضات ابتدائية أو مفاوضات أو أعمال تحضيرية على أساس ولاية شانون. فهذه الولاية لم تعد مفيدة ولا صالحة كأساس للعمل الموضوعي بشأن معاهدة.

سيدي الرئيس، لا تزال هناك اختلافات كبيرة بشأن أهم الجوانب الأساسية للهدف من المعاهدة ونطاقها. وهذه الخلافات تحتاج إلى حل، قبل بدء المفاوضات، بما يرضي جميع الأطراف.

وبما أن العديد من الوفود وأعضاء فريق المناقشة أشاروا إلى فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أود أيضاً أن أسجل موقفنا بشأن هذه المسألة. في عام 2016، صوتت باكستان ضد قرار الجمعية العامة 259/71 الذي أنشأ فريق الخبراء هذا. وقد شاركنا بجدية مع مقدمي مشروع القرار الرئيسيين الثلاثة من أجل التوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء، ولكن من المؤسف أن شواغلنا الرئيسية لم تُعالج. وبناءً على ذلك، قررت باكستان عدم المشاركة في فريق الخبراء التحضيري، على نحو ما فعلت مع فريق الخبراء الحكوميين السابق المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الذي عمل في عامي 2014 و2015. وأود أن أوضح بإيجاز الاعتبارات الرئيسية الثلاثة التي وجَّهت هذا القرار.

أول الاعتبارات هو مسألة ولاية الفريق. لقد أُسندت إلى الفريق ولاية النظر في العناصر الأساسية لمعاهدة مقبلة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة وتحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وتقديم توصيات بشأنها، بناءً على الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.

إن الوثيقة CD/1299، المعروفة أيضاً باسم ولاية شانون، كما سبق أن ذكرت، انتهت فائدتها وصلاحياتها. ولن تؤدي هذه الوثيقة إلا إلى الخراف المفاوضات نحو نتيجة لا تسهم إلا بقدر ضئيل في نزع السلاح النووي أو في الاستقرار الإقليمي والدولي، على حساب أمننا الوطني. فالوثيقة تتسم بالالتباس من حيث معالجة مسألة مخزونات المواد الانشطارية وأوجه التفاوت فيها، وهي مسألة تتفاقم بفعل السياسات التمييزية التي تنتهجها بلدان معينة. وهذا أمر غير مقبول بالنسبة لنا بسبب وضعنا الأمني، كما أوضحت. ولم يكن يسعنا الانضمام إلى فريق خبراء تحضيرية يستند في عمله إلى هذه الوثيقة المعيبة.

والاعتبار الثاني هو مسألة التشكيل. فجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية هي من أصحاب المصلحة المباشرين ومعرضة لأكبر أثر ينشأ عن أية معاهدة بشأن المواد الانشطارية. ومشاركة هذه الدول في أي جهد دولي يتناول المواد الانشطارية أمر حتمي ولا غنى عنه. وبينما اختارت باكستان ألا تشارك في فريق الخبراء التحضيري هذا، فإن العديد من الدول الأعضاء الأخرى في المؤتمر ذات القدرات النووية الكبيرة ليست ممثلة فيه أيضاً. ونرى أن المؤتمر وحده هو الذي يتمتع بالتشكيل المثالي للنظر في مسألة المواد الانشطارية على أساس توافق الآراء.

والاعتبار الثالث هو مسألة تكرار نهج ثبت فشله. لقد كشف تقرير فريق الخبراء الحكوميين السابق عن مواقف متباينة إلى حد كبير بشأن كل جانب من جوانب المعاهدة، ولكن الأهم من ذلك

الاختلاف بشأن أهدافها ونطاقها. ودون حل هاتين المسألتين بالغي الأهمية، لا يمكن تحقيق تقدم في العناصر الأخرى المترابطة ترابطاً وثيقاً، على النحو الذي اتضح مرة أخرى في التقرير النهائي لفريق الخبراء التحضيري. ونظراً لعدم تحقيق أي تغيير نحو الأفضل في الواقع ولا أي تغيير في المواقف التي يتخذها أصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون، واجه الفريق دائماً نفس مصير فريق الخبراء الحكوميين السابق. ولم تسمح اختصاصات الفريق بمعالجة الشواغل الأساسية التي تحول في الواقع دون بدء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات في إطار المؤتمر، ومن ثم فشل الفريق في تحقيق أي إسهام في ذلك الصدد.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإن باكستان ليست في وضع يسمح لها بقبول أي استنتاجات أو توصيات يصدرها فريق الخبراء التحضيري. ونحن نرفض تقريره الختامي. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكل هذا التقرير الأساس لمواصلة النظر في هذه المسألة من جانب المجتمع الدولي، سواء داخل المؤتمر أو خارجه. ونأسف لإنشاء هذا الفريق بتصويت، ولاتخاذ قرار متعمد بالاستمرار في اتباع نهج مسبب للانقسام يهدف إلى إحراز تقدم وهمي نحو إبرام معاهدة مثيرة للجدل وذات أهداف غير واضحة ونطاق متنازع عليه.

ولا يمكن إحراز تقدم بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عن طريق تغيير الشكل أو المخمل أو بفرض حلول تستبعد آراء ذوي مصلحة رئيسيين. وعلينا أيضاً أن ننظر بجدية في الآثار السلبية التي تلحق بأفاق المعاهدة نتيجة للسياسات خاطئة المتمثلة في الانتقائية والتمييز والمعايير المزدوجة. وينبغي النظر إلى هذه المسألة في السياق الأمني والاستراتيجي الأوسع نطاقاً.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أرى على الملاحظات التي أدلى بها سفير الولايات المتحدة الموقر، والتي أشار فيها إلى أن باكستان "عرقلت" في مناسبات متعددة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر. لقد بذلت قصارى جهدي، كما أشرت، لمحاولة شرح موقفنا، ولكنني أود، رداً على تلك الملاحظات، أن أسترعي الانتباه إلى بعض النقاط المهمة.

أولاً، اسمحوا لي أن أشدد على أن باكستان تعارض فقط أية معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل: أعني معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فقط. ونحن لا نعارض إبرام معاهدة تغطي على نطاق واسع المواد الانشطارية، بما في ذلك الإنتاج السابق والمخزونات الموجودة. ونحن نعلم حقيقة أن الولايات المتحدة، شأنها شأن حلفائها الآخرين من الدول الحائزة للأسلحة النووية، تشجع إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فقط وتدعو إليها. ولكن اسمحوا لي أن أذكر وأؤكد من جديد أننا على استعداد للانضمام إلى المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تشمل صراحة المخزونات الموجودة.

واسمحوا لي أن أبين لماذا يتسم هذا الموقف بأهمية بالغة لباكستان. أولاً، لما له من أثر خطير جداً على أمننا القومي واستقرارنا الإقليمي. إننا نشهد - وكلكم تشهدون - سياسات عدوانية وحشداً عسكرياً في جوارنا. والعديد من الدول الغربية مسؤولة مباشرة عن هذا الوضع. ثانياً، لأن التمييز يزداد سوءاً. فالنهج التمييزي والمعايير المزدوجة المطبقة من خلال مجموعة موردي المواد النووية واتفاقيات التعاون النووي المدني الثنائية تؤدي إلى تفاقم عدم التماثل. إن هذه البلدان تتيح اليورانيوم المحلي الموجود لاستخدامه في برامج الأسلحة النووية عن طريق السماح بالمبيعات الخارجية لليورانيوم الذي يمكن استخدامه في محطات الطاقة النووية. هذا بالإضافة إلى مبيعات الدفاع الأخرى والتعاون الدفاعي. وندعو الولايات المتحدة إلى القيام بدورها، بوصفها بلداً يتحمل مسؤولية خاصة عن السلم والأمن الدوليين، وأن توقف السير في هذا الاتجاه، وألا تكون جزءاً مباشراً من هذا النهج التمييزي. أما السبب الثالث فيتعلق بالمناقشة الأوسع نطاقاً حول ما نحاول تحقيقه - وهو نزع السلاح أو عدم الانتشار - عن طريق المعاهدة. فما لم تدرج المخزونات الموجودة في نطاق المعاهدة، وريثما يتم ذلك،

ستكون المعاهدة مجرد صك أفقي لعدم الانتشار. وإنني أسأل بصدق البلدان الأخرى، بما فيها البلدان الملتزمة التزاماً حقيقياً بنزع السلاح النووي، والمؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ما إذا كانت تريد معاهدة تحظر فقط إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل.

إن المعاهدة تصاغ حالياً بطريقة لا تستهدف سوى باكستان، وعليه لا مانع لدينا من اتخاذ موقف بمفردنا ولا من عرقلة المفاوضات بشأن المعاهدة، لأنها تتعلق بمصلحتنا الأمنية القومية. أما البلدان الأخرى التي تجد نفسها في أوضاع مماثلة فتتخذ الموقف نفسه بشأن المسائل التي تؤثر على مصالحها الأمنية القومية.

وثمة نقطة أخيرة، وأقول ذلك بكل الاحترام الواجب، تتلخص في أن من الجرأة الشديدة أن يندد بلد كالولايات المتحدة ببلدان أخرى لعرقلتها المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة. هذا بلد يعارض المفاوضات بشأن كل مسألة في المؤتمر: نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، وإبرام اتفاقية لمكافحة الإرهاب النووي والكيميائي والبيولوجي، ونظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والأمن السيبراني. ولم ينضم هذا البلد إلى المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية. ولم أذكر حتى تلك المعاهدات التي تُتهم الولايات المتحدة بانتظام بالانسحاب منها.

إن موقفنا ينطلق من مصلحتنا الأمنية القومية، ونحن نتخذ موقفاً بنّاءاً جداً في محاولة العمل مع المؤتمر على إيجاد حل لهذا الوضع. وأؤكد من جديد وأكرر استعداد وفد بلدي لإيجاد حل يقوم على توافق الآراء لا على توجيه أصابع الاتهام إلى الغير ومحاولة لومهم على الجمود الراهن، وإنما لإيجاد حل يشرك بالفعل الجميع في إحراز تقدم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا.

السيد بيرويرث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد الرئيس على عقد الجلسة اليوم بشأن البند 2 من جدول الأعمال. أود أيضاً أن أشكر أعضاء حلقة النقاش على عروضهم الثاقبة وأفكارهم المهمة.

سيدي الرئيس، في العام الماضي، اتفق فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على تقرير موضوعي جداً بتوافق الآراء. ثم أيدت الجمعية العامة التقرير في قرارها 65/73 وأحالته إلى مؤتمر نزع السلاح للنظر فيه. وفي شباط/فبراير 2019، قدمت رئيسة الفريق، السفيرة هايدي هولان، إحاطة مثيرة للإعجاب بشأن تقريره. ونرى أن تقدماً هاماً قد أُحرز في تيسير بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بفضل هذا التقرير الذي اعتمد بتوافق الآراء. ونرحب به باعتباره إسهاماً هاماً ينبغي للمؤتمر أن يستند إليه.

وعلينا، بصفتنا أعضاء في المؤتمر، أن نبذل قصارانا للحفاظ على هيكل تحديد الأسلحة النووية ولتطويره. ولنعتزف أن الركود يمكن أن يتحول إلى تآكل. فما فتنتنا نؤجل المفاوضات منذ مدة طويلة جداً بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولعل هذه المعاهدة محورية في النهوض بأهداف عدم الانتشار ومن شأنها أن تسهم، في الوقت نفسه، في إرساء تدابير هامة في مجالي الشفافية وبناء الثقة دعماً لنزع السلاح.

ولا يجب أن تمنعنا الآراء المختلفة بشأن جوانب معينة من المضي قدماً، بل ينبغي التوفيق بينها أثناء المفاوضات. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، المسألة الخلافية المتعلقة بما إذا كان ينبغي للمعاهدة أن تتناول المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة.

وسُيْمَكُن طرح هذه الأسئلة على طاولة المفاوضات من إجراء مناقشة متعمقة تتاح خلالها لكل دولة مشاركة الفرصة لكفالة مراعاة مصالحها الأمنية. وكما قلنا مراراً وتكراراً، لا ينبغي أن تمنعنا هذه الاختلافات من الدخول في مفاوضات يلزم التوصل فيها إلى نتيجة بتوافق الآراء.

وإننا نرحب أيما ترحيب بالتزام الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالدخول في مناقشات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونتطلع إلى أن يتيحوا الاطلاع على النتائج لجميع أعضاء المؤتمر الآخرين.

وفي الختام، أود سيدي الرئيس أن أشدد على أن الوقت قد حان لبدء المفاوضات بشأن معاهدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه. أعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس: لقد استمعت ووفد بلدي بعناية إلى البيانات المفيدة للغاية التي أدلى بها أعضاء حلقة النقاش الأربعة.

واليوم، ولأول مرة، أجرى مؤتمر نزع السلاح مناقشة مواضيعية بشأن مسائل ذات صلة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأصغينا إلى بيانات وفود أخرى، وسيتناول بياني العديد من آرائها أيضاً. لقد أحسست عندما كان سفير الولايات المتحدة يتكلم للتو بأنني أتفق مع عدد كبير من آرائه بشأن التفاوض على المعاهدة وأؤيدها. غير أنني آسف أيضاً لأنه ذكر اسم الصين مرة أخرى في بيانه هذا اليوم قائلاً إن الصين أعاقت المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لذلك أجدني مضطراً إلى أن أوضح في هذا المقام أن الصين لم تعرقل قط بدء المفاوضات بشأن المعاهدة في المؤتمر، وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأحث سفير الولايات المتحدة على عدم اتباع هذا النهج غير الموضوعي والمجانب للصواب في الحكم على سياسات الصين ومواقفها.

سأعرض عليكم ثلاث نقاط. أولاً، لا يمكن، بل لا يجب إجراء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلا في إطار مؤتمر نزع السلاح. فسيكون هذا هو الضمان الأساسي لحجية المعاهدة وعالميتها وفعاليتها. وإن تركيبة عضوية المؤتمر ونظامه الداخلي يظان العاملين الرئيسيين اللذين يجعلان منه الآلية المتعددة الأطراف الوحيدة لمفاوضات نزع السلاح. فمن بين الدول الأعضاء في المؤتمر بلدان ذات أهمية عسكرية في مناطق العالم كافة، وجميع أصحاب المصلحة في تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي أعضاء في المؤتمر أيضاً. زد على ذلك أن النظام الداخلي للمؤتمر، القائم على توافق الآراء، هو الذي يكفل أن تراعى مصالح جميع الدول الأعضاء وشواغلها الأمنية مراعاة تامة في عملية التفاوض.

لننظر مثلاً إلى المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي عُقدت هنا قبل أكثر من 20 عاماً. فبمجرد إطلاق المفاوضات رسمياً، شارك جميع أصحاب المصلحة، بصفتهم أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، في التفاوض بشأن المعاهدة بطريقة جادة ومسؤولة ومهنية للغاية. وأمکن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص المعاهدة من خلال عملية تفاوض فيها مشقة وصبر ودقة، وانطوت على حلول توفيقية متكررة، ونتيجة لذلك عولجت الشواغل الأمنية الرئيسية لجميع الأطراف. وكانت هذه تجربة قيمة كفلت نجاح المفاوضات على المعاهدة. ومشاركتي شخصياً في عملية التفاوض برمتها مكنتني من فهمها على وجه أكمل وتركت في نفسي أثراً عميقاً. وبالنسبة للمعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة النووية، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، يشكل المؤتمر آلية تفاوض لا بديل عنها لضمان جودة الصكوك ووزنها وأهميتها.

ولهذا السبب، تعتقد الصين والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والعديد من الدول الأعضاء الأخرى اعتقاداً راسخاً بأن المؤتمر هو المكان المناسب الوحيد للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها، ولن يوافق معظم الدول الأعضاء في المؤتمر، بما فيها الصين، على إنشاء محفل جديد. ولا يمكن أن توافق الصين على الانضمام إلى أي معاهدة دولية هامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح إذا لم تشارك في عملية الصياغة والتفاوض.

وقد ذكر العديد من الزملاء مسألة وقف الإنتاج في بياناتهم اليوم، وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر موقف الصين بشأن هذه المسألة. إننا نرى أن الوقف الاختياري للإنتاج ليس هو المسار الأساسي لإيجاد حل كامل وفعال لمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي يومنا هذا وعصرنا هذا بالذات، ثمة بلدان قد تنكر اليوم ما أكدته بالأمس، ويمكن أن تتنصل إدارة حالية تعسفاً من جميع السياسات والالتزامات التي تعهدت بها سابقتها، فلا يدري المجتمع الدولي أي وجهة هو موليها. وعليه، يبقى المسار الأساسي لحل مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو التفاوض بشأنها وإبرامها في المؤتمر. وستدعم الصين هذه المفاوضات مثلما كان دائماً.

أما النقطة الثانية التي أود الإشارة إليها فهي أن ولاية شانون أساس هام لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وما انفك المؤتمر يفكر منذ سنوات عديدة في التفاوض بشأن هذه المعاهدة. فبعد اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كثف أعضاء المؤتمر جهودهم لإيجاد سبل لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد عشت هذه التجربة آنذاك شخصياً في هذه القاعة.

وتجدر الإشارة إلى أن ولاية شانون هي توافق قيم في الآراء، توصلت إليه جميع الأطراف بعد جهد طويل، وهي أكبر قاسم مشترك بين مواقفها. وجوهر هذه الولاية هو تحقيق هدف تحديد الأسلحة المتمثل في حظر الإنتاج الجديد للمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى من خلال معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً. وجدير بالذكر أن الأسس المتمثلة في السياسة والمصلحة الأمنية والمفهوم التقني، التي يرتكز عليها توافق الآراء الذي توصلت إليه جميع الأطراف آنذاك، لا تزال هامة وصالحة، ولم يطرأ عليها أي تغيير جوهري بمرور الوقت.

وتعتقد الصين أن على جميع الأطراف في المؤتمر أن تواصل السير على درب هذا التوافق الهام في الآراء وأن تُركز على أهدافه الهامة على النحو المبين، على أن تأخذ في الاعتبار الكامل العوامل السياسية والعسكرية والأمنية والتكنولوجية المعقدة وغيرها من العوامل التي تنطوي عليها المفاوضات، وتراعي تمام المراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف وحققها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتنظر في فعالية المعاهدة وشموليتها وجدواها نظرة متوازنة، وينبغي لها بعد ذلك أن تناقش تلك العوامل مناقشة مناسبة استناداً إلى هذا الأساس، وتعالج مسائل محددة من قبيل نطاق المعاهدة وتعريفها وآلية التحقق وشروط بدء نفاذها. ويجوز لجميع الأطراف أيضاً، ما دامت تتساوى في عضوية المؤتمر، أن تقدم وجهات نظر وآراء جديدة متى رغبت في ذلك في إطار عملية المؤتمر، إلى جانب شواغلها وتفاهماتها. وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل، يمكن للأطراف أن تزيد الثقة تدريجياً، وتقلل من الخلافات، وتوسع نطاق تفاهمها، وتتوصل إلى نص تعاهدي قوامه مبدأ توافق الآراء.

نقطة الثالثة هي أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بعمل موضوعي يتناول فيه مواضيع هامة مثل المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ظل عاجزاً منذ وقت طويل عن الشروع فيها. ولا تقع المسؤولية على عاتق آلية المؤتمر نفسها ونظامه الداخلي، ولا حتى على عاتق الدول الأعضاء في المؤتمر. وإذا كان بدء المفاوضات بشأن المعاهدات الدولية الرئيسية لتحديد الأسلحة رهيناً

أساساً بالإرادة السياسية لجميع الأطراف، فينبغي الإشارة أيضاً إلى أن ما يحدد هذه الإرادة نفسها هو البيئة الدولية والسياق التاريخي. فتطور الحالة السياسية والأمنية الدولية وتغيرها يشبهان المناخ المحيط بنا.

وعلى مدى العقدين الماضيين، شهدت الحالة السياسية والأمنية الدولية والعلاقات بين القوى الكبرى تغيرات عميقة ومعقدة، وتمر الاستراتيجيات العسكرية والأمنية لبعض القوى الكبرى أيضاً بتعديلات هامة. فعلى سبيل المثال، منذ بداية هذا العام بل وحتى الأسبوع الماضي، شهد أعضاء المؤتمر مرة أخرى تعديلات رئيسية لسياسات تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي لدى قوة كبرى، إلى جانب تأثير هذه التعديلات الخطير في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، الأمر الذي سيظل يؤدي إلى تبعات بعيدة المدى. وهذا هو الواقع الذي علينا مواجهته.

وعلى الرغم من تعقد الوضع الدولي، وعدم نضوج الظروف السياسية التي تمكن المؤتمر من بدء مفاوضات تعاهدية بشأن مواضيع هامة شتى نضوجاً تاماً بعد، لا ينبغي لنا، بصفتنا دولاً أعضاء في المؤتمر، أن نظل مكتوفي الأيدي ونُبقي هذه الآلية الفريدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح جامدة إلى أجل غير مسمى. فتنشيط المؤتمر واجب مهني يقع على عاتق كل وفد وزميلة وزميل حاضر هنا، وهو أيضاً مهمتنا الرئيسية للحفاظ على تعددية الأطراف وضمنان مركز المؤتمر وفعاليتها.

وأود كذلك أن أشدد على أن المؤتمر قد أرسى بالفعل، بعد سنوات من الجهود الدؤوبة، أساساً متيناً وفتح آفاقاً واسعة واكتسب أهمية كبيرة في الاضطلاع بالعمل الموضوعي بشأن القضايا الرئيسية والبارزة، بما فيها المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفيما يخص التفاوض بشأن هذه المعاهدة، أنجز فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المنشأ في عام 2013 وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المنشأ في عام 2017 قدراً كبيراً من العمل الموضوعي والمهني المتعمق في هذا الصدد، ويشكل تقرير الفريقين أساساً هاماً وثيراً لمواصلة العمل الموضوعي للمؤتمر. وأود أيضاً أن أوجه جزيل الشكر لسفير هولندا في هذا المقام على جهوده الهامة بشأن مسألة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار الهيئة الفرعية التي أنشأها المؤتمر في العام الماضي.

وأود أن أذكر الجميع على وجه الخصوص بأن الطريقة التي يؤدي بها فريقا الخبراء المذكوران أعلاه عملهما تتيح أيضاً مرجعاً هاماً للمرحلة التالية من عمل المؤتمر. فعلى سبيل المثال، شارك سلفي، السفير فو كونغ، وزملاؤه في أعمال فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة. ويتضح لنا من مقدمة تقريرهم أن أسلوب عمل هذا الفريق قد اتسم بالثبات والانفتاح، وأن موقف جميع الأطراف المشاركة في أعماله كان صريحاً وعملياً. وأود أن أعثم هذه الفرصة لاقتباس فقرتين من مقدمة تقرير الفريق. وأعتقد في هذا الصدد أن أساليب العمل المتبعة في إطاره مفيدة جداً لعملنا.

(تكلم بالإنكليزية)

يرد في الفقرة 5 من المقدمة ما يلي:

قام الفريق التحضيري، كما يوحي بذلك اسمه، بالتركيز على التحضير لمفاوضات مقبلة بشأن المعاهدة، ونظر في العناصر الجوهرية لمعاهدة مقبلة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وقدم توصيات بشأنها، بناءً على الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وللقيام بذلك، أعد الخبراء قائمة موجزة بلغة مبسطة بعناصر المعاهدة المحتملة لتسهيل مهمة المفاوضين في المستقبل. وحيثما ترد قوائم بالخيارات في هذا التقرير، ينبغي فهمها على أنها تعكس النطاق الكامل للآراء المعرب عنها بشأن معاهدة

مقبلة، دون أن تعني ضمناً بأي حال الاتفاق على أي خيار بعينه. وبما أن هذه المناقشات التحضيرية لم تكن بمثابة مفاوضات، فلم تُبدل أي محاولة لتضييق نطاق الخيارات الموضوعية المطروحة، أو تدليل العقبات السياسية التي تحول دون التفاوض بشأن معاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن الخبراء من البناء على عمل فريق الخبراء الحكوميين من خلال زيادة توضيح عدد من القضايا، بما في ذلك الاعتبارات القانونية والمؤسسية المتعلقة بمعاهدة مقبلة.

وفيما يلي نص الفقرة 6:

اتفق الخبراء على أنه ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتراح مع تقرير فريق الخبراء الحكوميين على النحو الوارد في الوثيقة A/70/81، التي كانت بمثابة نقطة الانطلاق لعمل الفريق التحضيري. وقد حرص الفريق التحضيري على عدم تكرار ما جاء في ذلك التقرير أو الخوض مجدداً في توافق الآراء الذي تحقق بالفعل في هذا السياق. وطيلة فترة المداولات، تجنب الخبراء أيضاً تكرار المناقشات التي استندت إليها استنتاجات فريق الخبراء الحكوميين. وقد ساعد ذلك في إنجاز أقصى قدر ممكن من العمل في غضون الوقت القصير المتاح للفريق التحضيري، وأدى في النهاية إلى إعداد قائمة بالعناصر المحتملة للمعاهدة وإلى وضع توصيات متفق عليها قد تساعد في إرساء أسس مهمة للمفاوضات في المستقبل. ويُقدّم كل من القائمة والتوصيات دون المساس بالمواقف الوطنية أو بنشوء عناصر أخرى قبل المفاوضات أو أثناءها.

(تكلم بالصينية)

وددت اقتباس هذا المضمون وقراءته عليكم من جديد لأنني أعتقد أن نهج فريق الخبراء التحضيري هذا بالذات مفيد جداً لمؤتمرنا ونحن نواصل الاضطلاع بعملنا الموضوعي الذي يتناول سبل المضي قدماً بمسألة المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا شك في أن مناقشة المؤتمر الموضوعية على صعيد الخبراء لا ينبغي أن تستند إلى هذين التقريرين فحسب، بل أيضاً إلى جميع المواقف ووجهات النظر والآراء والاقتراحات التي طرحتها الدول الأعضاء في المؤتمر في الماضي والتي قد تطرحها في المستقبل.

سيدي الرئيس، إن الوفد الصيني وأنا شخصياً على استعداد للانضمام إلى جميع الأطراف في مواصلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن وعملي ووضع الترتيبات اللازمة لبدء المؤتمر عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن بشأن جميع المواضيع الهامة، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بغية إرساء أساس متين للمفاوضات ذات الصلة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد كليوبوري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أشكرك على تنظيم هذه المناقشة وأشكر أعضاء حلقة النقاش على إسهاماتهم. تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بضع كلمات تحدد موقفنا الوطني من المواد الانشطارية.

لقد اختارت المملكة المتحدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى منذ عام 1995. وفي عام 1998، كانت المملكة المتحدة أول دولة حائزة للأسلحة النووية تعلن عن الحجم الإجمالي لمخزوناتنا من المواد الانشطارية، وتضع طوعاً جميع المواد الانشطارية التي لم تعد لازمة لأغراض الدفاع تحت الضمانات الدولية حيث لا تزال حتى يومنا

هذا تخضع للتفتيش من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ ذلك الحين، تُنفَّذ جميع عمليات التخصيب وإعادة المعالجة في المملكة المتحدة بموجب الضمانات الدولية.

والتزامنا ببدء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو التزام واضح. ففي عام 2016، قدمنا مشروع مقترح لبرنامج عمل وفريق عامل مرتبط به أيدنا فيه إدراج حكم يتناول المسائل المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأيدنا إنشاء الهيئات الفرعية الخمس في عام 2018، واضطلعنا بدور نشط في سلسلتي اجتماعات الخبراء القائمة على توافق الآراء التي ترأسها كندا لتعميق الحوار بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وخلال رئاستنا للمؤتمر في عام 2019، قدمنا مشروع مقرر كان من شأنه أن يمضي قدماً بهذا العمل ويساعد في تقريب المؤتمر من وضع الولايات المتحدة المتعلقة ببنود جدول أعماله الأساسية الأربعة والتفاوض عليها. وسنواصل جهودنا لإعادة المؤتمر إلى مسار عمله.

السيد الرئيس، ما زلنا نؤيد الشروع الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذا المؤتمر، وسنعمل بنشاط مع الدول الأخرى لاستكشاف سبل المضي قدماً. ويشمل ذلك العمل مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، من خلال عملية الأعضاء الخمسة الدائمين التي ترأسها المملكة المتحدة، إلى حين انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2020.

ولقد سبق أن أشارت عدة وفود في المناقشات التي جرت حتى الآن إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن سيعقدون مناقشات على مستوى الخبراء بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في إطار برنامج عملنا لهذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس، شكراً أيها السفير دونغ على تنظيم هذه المناقشات الموضوعية اليوم بشأن القضايا الأساسية الأربع، بما يشمل البند 2 من جدول الأعمال.

أود أن أبدأ بالتطرق إلى الأساسيات. منذ إلقاء قبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي في 6 و9 آب/أغسطس 1945، على التوالي، ظل المجتمع الدولي يتقاسم هدفاً مشتركاً هو إقامة عالم آمن خال من الأسلحة النووية. وإن اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من التفجيرات الذرية خلال الحرب، تدرك بعمق العواقب الكارثية التي تترتب على استخدام الأسلحة النووية.

من ناحية أخرى، تقع أيضاً على عاتق دولة ذات سيادة مسؤولية جليلة تتمثل في حماية أرواح وممتلكات شعبها. وتسعى اليابان جاهدة للنهوض بنزع السلاح النووي وتحقيق الأمن في آن واحد، مع مراعاة الاعتبارات الإنسانية والأمنية على حد سواء. وفي ضوء ما تقدم، وجب من جديد اتخاذ تدابير واقعية بالتعاون مع جميع الدول، مع الاعتراف بالصعوبة الشديدة التي تتسم بها البيئة الأمنية العالمية.

وتُنفَّذ حالياً مبادرات عديدة للوفاء بالالتزامات السابقة على أساس انفرادي أو ثنائي. وكما ذكر السيد وان، فإن مبادرة تهيئة البيئة اللازمة لنزع السلاح النووي ومبادرة المشروع العالمي واجتماع ستوكهولم الوزاري المعني بنزع السلاح النووي ومعاهدة عدم الانتشار، يتناول جميعها مواضيع مماثلة في سياق الجهود المبذولة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2020 وما بعده.

وقد ركزت اليابان وستواصل التركيز على طائفة واسعة من الخطوات الملموسة، مثل اعتماد سياسات الإعلان التي تتسم بقدر أكبر من الشفافية والمسؤولية، وتدابير الحد من دور الأسلحة النووية في المذاهب والسياسات، وتدابير تعزيز الشفافية والحد من خطر استخدام الأسلحة النووية، وتعزيز ضمانات الأمن السلبية. وملتزم فضلاً عن ذلك بالعمل على التحقق من نزع السلاح النووي ومعالجة المسائل المتصلة بالمواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى.

وبعد الاستماع إلى عرض السيد وان، من الواضح أن هناك مخاطر نووية محتملة كثيرة، وثلاثة شواغل أو أربعة فيما يتعلق بالحد من الخطر النووي. واليابان في وضع يمكنها من دعم أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والعمل بجد على اتخاذ تدابير للحد من هذا الخطر.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأناقش بإيجاز المسائل المتصلة بعروض أعضاء حلقة النقاش والنقاط التي أثارها الزملاء اليوم هنا في قاعة المجلس، ولأجيب عليها. وأود أن أركز على نقطتين فقط.

أولاً، فيما يتعلق بالمخزونات الموجودة من المواد الانشطارية، أعتقد أن تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يجيب على السؤال الذي يتناول كيفية مراقبة المخزونات وإدارتها. وكما يتجلى جيداً في التقرير، ينبغي إجراء بحث ملموس وتقني، أثناء المفاوضات، في كل فئة من فئات المخزونات وسبل إدارتها. وسيمكننا هذا البحث من الإجابة على أسئلة مثل فئات المخزونات التي ينبغي أن تشملها المعاهدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي استكشاف تدابير الشفافية وبناء الثقة، فيما يتعلق بالمخزونات. ويجدر بنا أن نستكشف في هذا الصدد تضمين المعاهدة ديباجة تُشجّع صياغتها الدول على اتخاذ تدابير طوعية لخفض مخزونات المواد الانشطارية.

وتتعلق نقطتي الثانية بالتحقق الفعال ومسألة الموارد، التي أثارها ممثل الاتحاد الأوروبي. فلا ينبغي أن نشدد على أهمية فعالية التكلفة فحسب، بل ينبغي لنا أيضاً أن نسعى إلى إرساء آلية تحقق أعلى مستوى. وفي تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أشير إلى رأي مفاده أن وضع تعريفات فضفاضة للغاية في المعاهدة سيتطلب إجراءات تحقق واسعة ومعقدة وسيؤدي إلى تكاليف باهظة في مجال التحقق. ومع ذلك، ينبغي في اعتقادنا تناول مسألتَي التعاريف والتحقق منفصلتين، بدلاً من الحد من الخطر المفروض على إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى ما يمكن التحقق منه في الوقت الحاضر، بالنظر إلى التكاليف والتكنولوجيات الحالية والمواد والأنشطة التي يتعين حظرها. وينبغي لنا أن ننظر أولاً في نطاق الخطر، استناداً إلى موضوع المعاهدة والغرض منها. آنذاك فقط ينبغي النظر في تحليل التكاليف والعوائد والتكنولوجيات من أجل تحديد ما يمكن إخضاعه بالفعل للتحقق.

ولهذا النهج الأولوية في حالة الضمانات في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية طبقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن منظور التكلفة والعائد، من المهم تحقيق الاستفادة الكاملة من خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة تشوي سونهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرًا، سيدي الرئيس. أود أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في شكرك على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية اليوم. وأعرب عن تقديري للعروض الشاملة والمدروسة التي قدمها جميع أعضاء حلقة النقاش اليوم.

أود أن أكرر بإيجاز شديد موقفنا الوطني من مسألة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فكما أكد وفد بلدي مراراً وتكراراً، إذا كان مؤتمر نزع السلاح مخلصاً وجاداً بشأن النهوض بنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، ينبغي لهذه الهيئة الموقرة أن تعطي الأولوية لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب فرصة ممكنة. وأعتقد أن جميع الأعمال الأساسية اللازمة قد أُرسيَت بالفعل، بما في ذلك التقرير الممتاز الذي وضعه فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن المهمة التي يتعين علينا أن نعجل بها هي تركيز طاقتنا في المؤتمر على إنشاء فريق عامل منفصل مكرس لهذه المسألة في عام 2020 أو هيئة فرعية منفصلة مكرسة لها، ما دام أنه من غير الواقعي إنشاء هذا الفريق أو هذه الهيئة في هذه السنة. ويبدو أن منهجية المؤتمر قد وضعت منذ عهد قريب تعريفاً وحدوداً لما يمكنه مناقشته، غير أن وفد بلدي يبدي مرونة بشأن أسلوب إنشاء هذه الهيئة الفرعية. والأهم هو ضرورة تكريس طاقتنا ووقتنا للتفاوض في أقرب وقت ممكن بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويعتقد وفد بلدي أن منهجية المؤتمر ينبغي أن تسترشد بهذا الهدف وبضرورة التعجيل بالأمر.

ودعماً للجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، قررت حكومة بلدي أن تؤيد الإجراءات ذات الصلة الواردة في خطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح. وتأمل كوريا في تعزيز وتوسيع التعاون بشأن هذه المسألة مع الشركاء الآخرين، بما يشمل كندا، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جمهورية كوريا على بيانها. وأعطي الكلمة الآن للممثلة الولايات المتحدة.

السيدة بلاث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أخطب زميلي من باكستان وأحذره من إصدار تلك الاتهامات العدوانية الباطلة التي تعتبر الولايات المتحدة أو "البلدان الغربية" سبباً في الحالة الأمنية المزعومة للاستقرار في منطقتهم، بل تعتبرها بالفعل سبباً فيما يسمى مجموع المشاكل التي يتخبط فيها العالم بأسره.

لقد ظلت الولايات المتحدة ولا تزال ملتزمة بتحمل مسؤوليتها باعتبارها دولة حائزة للأسلحة النووية، وتذكّر ممثل باكستان بأن بلده، وليس الولايات المتحدة، هو الذي لا يزال يعرقل على نحو صارخ أي مناقشة بناءة للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذه الهيئة، كما يتضح بجلاء من بيانه المفصل. وأقل ما يقال عن محاولات صرف الأنظار عن مسؤولية باكستان فيما يتعلق ببذل مزيد من الجهود المشروعة لنزع السلاح، بتضخيم مواقف الولايات المتحدة المعلنة من قضايا أمنية أكبر حجماً ولا صلة لها بموضوعنا، وبالالتفاف على هذه المواقف، إنها محاولات خادعة.

أما بشأن سفير الصين، فأعتقد أن بيان السفير وود غني عن الشرح، وهو ليس بياناً ذاتياً على الإطلاق بل واقعي للغاية من حيث تذكيره بالتاريخ الحديث للمناقشات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك عرقلة الصين للجنة المختصة في عام 2009، أملاً منها بلا شك في ربط ذلك بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو ما لا تزال تفعله حتى الآن. وأختلف مع السفير لي الذي لا يرى ضرورة للوقف الاختياري. إن هذا الوقف تدبير أساسي من تدابير بناء الثقة يدل على نية الدولة، وينبغي لأي دولة جادة في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تؤيده، وذلك أضعف الإيمان. والصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي لم تتبن هذا الوقف الاختياري.

سيدي الرئيس، إن الفعل أبلغ من القول في عالم تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بل في العالم بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة بهانداري (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. يود وفد الهند أن يعرب عن تقديره لك على عقد حلقة نقاش بشأن البند 2 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في الجلسة العامة لهذا اليوم. ونود أيضاً أن نعرب عن الشكر لسفراء المغرب وهولندا وفرنسا ولممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على بياناتهم المفيدة.

إن وفد الهند يؤيد الشروع فوراً في إجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، ولا نقصد من ذلك أي مساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي. وعلى غرار ما سيفعله غيرنا، سنقيم بدورنا نتائج هذه المفاوضات من منظور أمننا الوطني.

والهند واحدة من الدول التي شاركت منذ البداية في تقديم قرار الجمعية العامة 75/48 لام، الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام 1993، ويتوخى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تسهم إسهاماً كبيراً في منع الانتشار النووي بجميع جوانبه. ويعكس القرار بوضوح فهماً مشتركاً للهدف من إبرام معاهدة علمية غير تمييزية يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وانضمت الهند إلى توافق الآراء بشأن تقرير شانون في عام 1995 وبشأن إنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر في عام 1998. وبالمثل، لم نعقل توافق الآراء بشأن اعتماد المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864 في أيار/مايو 2009، الذي ينص على إنشاء فريق عامل معني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج عمل المؤتمر.

ولذلك فإن موقف الهند من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واضح وثابت منذ عام 1993. ونعتقد أن الولاية التي سبق أن اتفق عليها هذا المحفل وترد في الوثيقة CD/1299 لا تزال صالحة ووثيقة الصلة بموضوعنا اليوم ولا تزال تحظى بدعم قوي من المجتمع الدولي.

ويتماشى تأييد الهند للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر مع حرصها على تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار، الذي من شأنه أن يضيف تدبيراً يكفل إمكانية التنبؤ الاستراتيجي ويكون منطلقاً للجهود العالمية المقبلة لنزع السلاح النووي.

وفي السنوات الأخيرة، شاركت الهند مشاركة نشطة وبنّاءة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد هذه المعاهدة. ويؤكد تقرير فريق الخبراء الحكوميين بوضوح أن المعاهدة والتفاوض بشأنها في المؤتمر ما زالا يشكلان أولوية تحظى بتأييد دولي واسع النطاق، وأن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها ما زالتا أنسب أساس للشروع في مفاوضات إضافية. ونرى أن هذا أهم استنتاج توصل إليه الفريق.

وفي الختام، سيدي الرئيس، يود وفد الهند أن يؤكد من جديد التزامه بالانضمام إلى البدء الفوري للمفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون علمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وفعالياً، بالاستناد إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وبحدونا أمل صادق ألا يستمر منع المؤتمر من بدء هذه المفاوضات وفقاً للولاية المتفق عليها.

ومن المؤسف أن بدء المفاوضات قد توقف منذ أكثر من عقد لأسباب ورد ذكرها، لا تزال غير مقنعة. وما سمعناه اليوم هو مجرد تكرار للنقاط نفسها التي سبق الاستشهاد بها، وتكرارها لا يزيد من مصداقيتها.

وعرقله عمل المؤتمر بتقديم أسباب لا صلة لها بالموضوع يسيء بالفعل إلى المنتدى العالمي المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وقد أكد في كثير من الأحيان أن جميع الشواغل التي قد تبديها الأطراف يمكن إثارتها أثناء المفاوضات في المؤتمر. ونأمل أن يُسمح للمؤتمر بالمضي قدماً في الشروع فوراً في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الهند. وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد السيد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. شكراً بداية على تنظيم هذه المناقشة بشأن البند 2 من جدول الأعمال، المعنون "منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة". وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء حلقة النقاش الموقرين - وهم الممثلون الدائمون للمغرب وهولندا وفرنسا، والسيد وان ممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح - على مساهمتهم في هذه المناقشة.

السيد الرئيس، هناك عدة مسائل يمكن وينبغي مناقشتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وإن كان يبدو أن محور تركيزه هو مسألة المواد الانشطارية. وفيما يخص هذه المسألة تحديداً، تعتقد مصر اعتقاداً راسخاً أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يبدأ مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ووفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، ينبغي أن يحقق هذا الصك هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء. ولا يمكن فعل ذلك على النحو السليم أبداً إذا استُبعدت من نطاقه مخزونات المواد الانشطارية. فالصك الذي لا يحظر سوى الإنتاج في المستقبل ليس أولوية ولن يمثل أي إسهام كبير في هدف نزع السلاح النووي.

وتتضمن الخطوات العملية الثلاثة عشرة، التي اعتمدت أثناء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2000، دعوة إلى التفاوض بشأن هذه المعاهدة في المؤتمر، لكن هذه الدعوة لم تلب بعد مرور 19 عاماً على اعتماد الخطوات.

السيد الرئيس، لقد شاركت مصر مشاركة نشطة وبنّاءة في جميع المساعي الأخيرة المكرسة لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة، بما في ذلك عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أسندت إليه الولاية وفقاً للقرار 53/67، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهيئة المؤتمر الفرعية الثانية في عام 2018.

ومصر على استعداد للإسهام في أي جهود مقبلة قد تفضي إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، وتتطلع إلى تحقيق هذا الهدف في المؤتمر في إطار برنامج عمل متوازن وشامل يستوعب جميع أولويات الدول الأعضاء فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد مارتينيز روينز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، نقدر المبادرة الرامية إلى المضي قدماً بمناقشة بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للبيانات التي أدلى بها أعضاء حلقة النقاش الأربعة. ومن المؤكد أننا نشاطر

السفير زبير رؤيته في التعامل مع بنود جدول الأعمال على نحو شامل ومترايط. وفي رأي المكسيك، يجب أن ينظر هذا النهج في عنصر أساسي هو العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن تفجير نووي، وبالتالي الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي.

لقد استمعنا بعناية إلى عرضي السفيرين غابرييلسي وهوانغ وتنفق على ضرورة الشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مع مراعاة الاعتبارات التقنية وفقاً للولاية التفاوضية لهذا المؤتمر. ونقر أيضاً بالتدابير الانفرادية المحددة التي ذكرتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها لوضع حد لإنتاج المواد الانشطارية، ونذكر أن أي جهد انفرادي لا يغير بأي حال من الأحوال الحاجة إلى التفاوض على صك دولي بشأن هذا الموضوع.

ونسلم أيضاً بقيمة عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ونقدر تذكيرنا بأهمية إدماج المنظور الجنساني على نحو فعال في محافل نزع السلاح، وهو أمر يتفق معه وفد بلدي تماماً. وسنولي دراسات الحد من المخاطر أيضاً الاعتبار الواجب.

سيدني الرئيس، من أجل تجنب أي نوع من أنواع الحرب النووية، من الأهمية بمكان أن نمضي في التخلص من هذا النوع من الأسلحة. فنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان متعاقدتان. فما لا يوجد لا ينتشر ولا يضر. ومن المستحيل فصل عدم الانتشار عن الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ولذلك اقترح مفاوضون سابقون في هذا المؤتمر مسار عمل يضم خطوات، من بينها خطوة أساسية ووسيلة تتفق مع التدابير الأخرى وتنطوي على حظر التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع القنابل وغيرها من الأجهزة المتفجرة، قبل إزالة الأسلحة النووية. ويعتقد وفد بلدي أن مسار العمل هذا كان معقولاً ولا يزال صالحاً. وقد اُخْتُمَت بنجاح المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الرغم من المشاكل اللاحقة المرتبطة ببدء نفاذها، لكن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا يزال معلقاً.

ووفد بلدي على استعداد للتفاوض، وجاهز لاستكشاف الخيارات بطريقة بناءة وغير متحيزة، ومنفتح على المواقف المختلفة، مثلما تنص عليه ولاية شانون حسب فهمنا، من أجل وضع صك في المستقبل ملزم قانوناً وغير تمييزي ومتعدد الأطراف بشأن المواد الانشطارية، ذو نظام تحقق دولي فعال ومستند إلى مبدأي الشفافية واستحالة الرجوع إلى الوراء.

وتعتقد المكسيك أيضاً أنه، لكي تسهم هذه المعاهدة المقبلة بقيمة مضافة في عملية نزع السلاح، لا بد لها من النظر في إزالة المخزونات التي تحتفظ بها الدول الحائزة للأسلحة النووية حالياً من أجل تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في عدم الانتشار ونزع السلاح.

ولا بد من إدراج تدابير تحقق دولية فعالة في أي معاهدة من أجل بناء الثقة بين الأطراف، ولا سيما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وحل مسألة عدم الإنصاف وعدم التماثل التي تهم مختلف الدول التي اتفقت على إرساء نظم الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتبر هذه المعاهدة أيضاً جميع الأطراف متساوية، فلا تترك بعضها في وضع يجرمها من ميزة تنافسية في تطوير البرامج النووية المدنية. ومن الأهمية بمكان ضمان خضوع مخزونات المواد الانشطارية لنظام للحصر والمراقبة ضمن أوسع إطار ممكن، لأنها تنطوي على خطر الانتشار. ولذلك تقترح المكسيك أن تعلن الدول عن جميع المواد الانشطارية التي لديها، وأن تتخذ خطوات لتخفيض مخزوناتهما تدريجياً، وتخضع هذه المواد لنظم الضمانات الشاملة للوكالة. ولا بد أيضاً من أن تتوخى المعاهدة حظر الاستخدام المباشر للمواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة النووية وتحريم نقل المواد الانشطارية المنتجة للاستخدامات المدنية إلى الأغراض المتصلة بالأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمعاهدة

المقبلة أن تشمل النبتونيوم والأمريسيوم باعتبارهما مادتين انشطارتين، بالنظر إلى قدرتهما الانشطارية وإمكانية استخدامهما سلاحين نوويين.

وتؤيد المكسيك، وفقاً لالتزاماتها بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشجيع استخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب للأغراض السلمية وحظر حيازة ونقل المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة، وتقديم المساعدة إلى بلدان ثالثة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجير.

واتفقت الأطراف في المعاهدة على بدء المفاوضات بشأن الإجراء 15 من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، التي لا تزال نافذة وسارية المفعول بالكامل. ونعتقد أن تقارير فريق الخبراء الحكوميين وفريق الخبراء التحضيري تسهم إسهاماً بالغ الأهمية في إحراز تقدم نحو التفاوض بشأن الصك، وأنها تستحق النظر فيها بجدية في هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك. لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. لكني أرى أن ممثل باكستان يود أخذ الكلمة، فليتنفضل.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لما كانت أمامنا بضع دقائق، وسعيًا إلى جعل هذه المناقشة تحاورية وهادفة، أود لو تسمح لي أن أطرح سؤالاً على وفد الهند. لقد استمعنا اليوم إلى وفود كثيرة وهي تشير إلى مسألة الوقف الاختياري، وتقول ما معناه أن الإعلان عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية من شأنه أن يظهر حسن نية البلد وتأييده للمعاهدة. وآراء وفد بلدي بشأن هذا الجانب معروفة للجميع: نحن لا نؤيد وضع حد لإنتاجنا الوطني من المواد الانشطارية في هذه المرحلة، ومن نافلة القول إننا لا نؤيد الوقف الاختياري. واستمعنا أيضاً إلى رأي واضح وجلي من الصين في هذا الموضوع. والهند بلد أكد من جديد موقفه المعلن المؤيد لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء المفاوضات، ولكنه لم يعلن وفقاً لاختيارياً. فهلا يطلعنا وفد الهند على موقفه من هذا الجانب بالذات وعلى استعداداته أم لا لدعم دعوته العلنية إلى تأييد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بإنهاء إنتاج هذه المواد، مثلما فعل العديد من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية؟ وهل هو مستعد للإعلان عن وقف اختياري؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان. وأعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة بهانداري (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. جواباً على السؤال الذي طرحه وفد باكستان على وفد بلدي، أقول إن موقفنا واضح من الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية. فالوقف الاختياري طوعي بالأساس ويمكن من ثم الرجوع عنه، ويستحيل بالطبع التحقق منه. ونرى أن ذلك لن يستوفي الشروط اللازمة لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي ينبغي، كما أكدت في بياني السابق، أن تكون عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وفعالياً. ونعتقد أيضاً أن الوقف الاختياري لا يمكن أن يكون بديلاً عن معاهدة ملزمة قانوناً، وأن اعتماد سيحرم المجتمع الدولي من حافز للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الهند. لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. أود أن أسأل أعضاء حلقة النقاش الموقرين إن كانوا يرغبون في إبداء أي آراء أو تعليقات بعد مناقشتنا. أعطي الكلمة للسفير زنيير.

السيد زنيير (المغرب) (تكلم بالفرنسية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود لو سمحت أن أتكلم بجرية، أو بالأحرى بتلقائية، عن هذه المسألة الهامة لأعرض عليكم فقط بعض الأفكار عن هذه المواضيع التي ظلت تثار في بلدي منذ مدة. لقد أراد المغرب فيما مضى أن يسلك طريق الطاقة النووية

- لأغراض سلمية بالطبع - لإنتاج الكهرباء، ودار حديث حول بناء محطة للطاقة النووية لهذا الغرض. وفي مؤتمر صحفي، سأل صحفيون جلالة الملك الراحل الحسن الثاني، الذي كان مهتماً بالأمر، عن الضمانات التي يمكن أن يقدمها المغرب لكيلا يؤدي هذا المرفق إلى الانتشار في الميدان. فأجاب جلالته: "ماذا تريدونني أن أفعل بسلاح نووي؟" وأعتقد أن الجميع أدرك منذ ذلك الحين أن المملكة المغربية تؤيد نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ووقف سباق التسلح النووي - ليس بدافع الفضيلة، بل بدافع الضرورة. فما لا نفع فيه ينبغي ألا يوجد وألا يخزّن. نحن سعداء بانتهاء الحرب الباردة، لكن القادم يحمل في ثناياه أيضاً عوامل يمكن أن تشعل فتيل توترات وأزمات، وقد حاولت بتواضع أن أشرح لكم، أو على الأقل أن أعرض عليكم، اليوم حاجتنا إلى نهج عالمي حازم قائم على قناعات، وأعتقد أن جل البيانات التي استمعنا إليها اليوم تضمن نفس الرسالة. إننا نتفق جميعاً على ضرورة المضي قدماً في هذا المجال. ولقد ركزنا على مسألة المواد الانشطارية، وأعتقد أن علينا بالطبع أن نوضح الأمور. غير أننا نرى أن ذلك لا يكفي في ضوء الظروف الحالية. ودون الانتقاص من أهمية الأمر، فإن تناول مسألة المواد الانشطارية من هذا المنظور لا يكفي في حد ذاته لمنع سباق تسلح نووي. هذا كل ما أردت قوله، سيدي الرئيس، وشكراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر سفير المغرب بإخلاص على عرض أفكاره وتجربة بلده بشأن هذا الموضوع.

(تكلم بالإنكليزية)

أدعو الآن السفير غابريلسي لأخذ الكلمة.

السيد غابريلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. لا أود أن أطيل أمد المناقشة، لكنني أريد أن أشكركم، سيدي الرئيس وجميع زملائي، على إجراء هذه المناقشة. أعتقد أنها كانت متعمقة جداً. وكما قال غيري من المتكلمين، علينا أن نواصل المناقشة، وأرى أن هذه مسؤولية ملقاة على عاتقنا ما دمنا نعتبر وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية موضوعاً هاماً جداً. وأتفق تماماً مع سفير الصين أن من الترف ترك المؤتمر في وضع الجمود؛ وعلينا أن ندفع عجلته إلى الأمام. وقد استفدنا أيضاً من الاستماع إلى تجربته في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مثال يمكن أن نستفيد منه للمضي قدماً، وإلى اقتباسه الفقرتين 5 و6 من تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، اللتين يحسّن وضعهما في الاعتبار فيما نقوم به من عمل في المستقبل.

وكما قالت ممثلة جمهورية كوريا، لقد اكتمل العمل الأساسي، ولم يعد لدينا عذر لتبرير عدم المضي قدماً. وآمل أن تتحمل جميعاً مسؤوليتنا بشأن هذا الموضوع وأن ننهض به في أقرب وقت ممكن. شكراً جزيلاً لك، سيدي الرئيس، على تمكيننا من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سعادة السفير غابريلسي، على آرائك. أود من جديد، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح، أن أعرب عن خالص الشكر لجميع أعضاء حلقة النقاش الموقرين وللدول الأعضاء على إسهاماتكم المدروسة والثاقبة والمههمة في هذه المناقشة.

وقبل رفع هذه الجلسة، أود أن أبلغكم بأنني أعتقد، استناداً إلى المشاورات غير الرسمية المثمرة والثرية التي أجريناها هذا الأسبوع، واستجابةً لاقتراحات العديد من الأعضاء، أن من المفيد أن يكرس المؤتمر، إلى جانب مناقشة مشروع مقررننا، بعض الوقت أثناء رئاستنا ليناقدش بمزيد من التفصيل ورقة العمل التي قدمها مؤخراً وفد هولندا.

ولذلك، أود أن أقترح على المؤتمر تنظيم جلسة عامة إضافية يوم الثلاثاء 13 آب/أغسطس 2019، من الساعة 15/00 إلى الساعة 18/00، لتبادل وجهات النظر والتعليقات والآراء بشأن هذه الورقة. وإذا لم يعترض أحد على هذا المقترح، سأطلب إلى الأمانة أن تتخذ الترتيبات اللازمة.

لا أرى أي اعتراض. ستُعقد الجلسة العامة المقبلة إذن بعد ظهر يوم الثلاثاء 13 آب/أغسطس 2019 لمناقشة ورقة عمل هولندا. وندرس حاليا إمكانية عقدها في شكل حلقة نقاش. وستقدّم إلى الوفود في الوقت المناسب معلومات إضافية عن شكل الجلسة وطرائقها.

أُعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 13/05.